



PROVISIONAL  
A/39/PV.66  
28 November 1984  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، الساعة ١٠/٣٠

( زامبيا )	السيد لوساكا	الرئيس :
( غانا )	السيد غبيهو	ثم :
	( نائب الرئيس )	ثم :
( زامبيا )	السيد لوساكا	ثم :
	( الرئيس )	

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [ ٣١ ]

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى  
( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية  
( ج ) تقرير الأمين العام  
( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١١ / ١٠البند ٣١ من جدول الأعمال (تابع)سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/39/22 و Add.1)
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الالعاب الرياضية (A/39/36)
- ( ج ) تقرير الأمين العام (A/39/605)
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/39/669)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أسترعى انتباه الجمعية العامة الى تقرير اللجنة السياسية الخاصة الوارد فى الوثيقة (A/39/669) . هل لي أن أعتبر ان الجمعية قد احيطت علما بالتقرير ؟

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أقترح اقبال قائمة المتكلمين فى المناقشة حول هذا البند فى الساعة ١٧ / ٠٠ . اذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر ان الجمعية العامة موافقة على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطى الكلمة لرئيس المجموعة الافريقية ، السيد بول بامبلا أنغو ممثل الكاميرون .

السيد انغو ( الكامرون ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد بات المرء يجد صعوبة متزايدة في الانسياق وراء عطية تكاثر القرارات بشأن مختلف أوجه السبب التي يمثلها الفصل العنصرى والتي لحقت بطبيعة ونوعية الديناميكية التي تميز عادة هذا الجيل التكنولوجي عما عداه من أجيال . وذلك موضوع استجلب الخطابيات واستنفر قدرا كبيرا مما تتصف به قرائحنا من ذكاء وفنى فكري . فقد ظللنا ندين العنصرية وتجسدها الفاعل : الفصل العنصرى اداة شديدة وفسي بعض الأحيان بقدر من المرارة المحترمة والا استنكار العميق كان من فرط شدته ان يكون طموسا باليد .

مع ذلك بيد واننا ، تحت تأثير الرتبة المتزايدة وتبدل المخيلة ، يفوتنا أن نلاحظ ما أحسن جورج آرول التعبير عنه بقوله : " ان المخيلة ، شأنها شأن بعض الحيوانات البرية لا تتوالد في الأسر " .

والباقى ان عدم فعالية مناقشاتنا وقراراتنا هنا تجعل تلك المناقشات والقرارات تهدد وكمجرد دمدمة تدمر دورية على سبيل الاحتجاج الشكوى . ويبدو واننا لم نحرص على بقاء المخيلة الحقة التي تتولد من أنبل تطلعات الانسان ومثله العليا المجسدة في ميثاق الامم المتحدة . فالالتزام بهذه المثل العليا يتطلب ما هو أكثر بكثير ، مما يتبين انه تكرار غير مفر للأفكار المناهضة للفصل العنصرى ذات الايقاعات الوطنية المتخلفة من العصور الاستعمارية . وما يزيد من تعقد المشكلة الناجمة عن نضوب مخيلتنا اننا نظل نلقي بالالى ما نبت لدينا انه نفاق لاشك فيه من قبل البعض من هم في وضع يمكنهم من اتخاذ اجراءات رادعة ضد الفصل العنصرى ، لكنهم بالرغم من ذلك ، يفضلون أن يرقصوا رقصتنا الايقاعية الخطرة مسهمين فيها بما لديهم من عجرفة وقدرة على الايهام .

وفي رأى وفد بلادى ، بل ورأى المجموعة الافريقية كلها ، انه يتعين علينا بمناسبة الاحتفال بالعيد السنوى الاربعين لهذه المنظمة العالمية ، ان نبعث العلاقة المترابطة القائمة بين اسطورة الفصل العنصرى وحقيقته الواقعة .

لقد ظللنا على مر عدة عقود الآن نعالج هذه الجريمة المستمرة واسعة النطاق بأسلوب تطهري يدعى الفضيلة ، واعطين نظاما عنصريا كرس نفسه لعنصرته وعظا اخلاقيها يكن له ذلك النظام ومجرموه مقنا عميقا متأصلا يجعلهم لا يسمونه ولا يطبقونه .

كانت الاسطورة، من جانب، ان سكان جنوب افريقيا البيض يخشون من سيطرة الاظبية السوداء ، وانهم كانوا بحاجة الى ما يطمئنهم من ضمانات شاملة الى ان طاعونا ادعوا انهم كانوا موقنين من انه سيحتاجهم ، هو طاعون الشيوعية والمذاهب التجديفية لأهل البلد الاصليين ، لن يحل بهم فيلوث نقاء ثقافة البيض الذين اكتسبوا بقوة السلاح والممارسة الطويلة ما اعتبروه حقوقا ثابتة تتيج لهم فرض التقاليد الأوروبية الدخيلة على التربة الافريقية .

ومن ناحية أخرى ، كانت هناك الاسطورة القائلة بأن الفصل العنصرى أساسا ، لعنة حدثت بضحاياها المباشرين ، أى الأفارقة ، وان ذلك تطلب مزيدا من التعاطف والمشاعر الإنسانية الفياضة واتخاذ المواقف التبشيرية . فالنمط الذى يصور عالما من المتحضرين قد أخذ على عاتقه مساعدة مناطق الظلمات الثقافية ، لم يؤثر فحسب على سياسات الاستعماريين بل أثر أيضا على السياسات الخارجية لما يسمى بالبلدان الأم . وهذا شيء مخيف لأن البلدان المستعمرة ذاتها التي أظنت بفضها الديني للرق ، أقدمت - بعد فترة طويلة مارست خلالها نشاط الاعمال والحصول على ثروات تلك البلدان البعيدة - فشجبت الظروف المساعدة على الرق .

وبالنسبة لأولئك الذين يعتبرون أن وجود جنوب افريقيا لا يعد وكونه حاشية صغيرة على هامش التاريخ ، يجدر أن يدركوا ان الكفاح الذى شنه البيض على بريطانيا سعيا الى السلطة والحرية السياسية ، لم يسفر عن استقلال من يسمون بالبيض في جنوب افريقيا وتحريهم من التسيّد الامبراطورى الذى فرضته عليهم الحكومة البريطانية الليبرالية آنذاك ، فحسب ، بل ومن ارادة الاظبية ، ارادة السكان الافريقيين الاصليين التي اعتبروها تهديدا لهم .

وحلول عام ١٩٢٠ ، كان قد تسنى لهم اقامة ضرب مقيد من الاستعباد يكفل لهم الا يدخل الافريقيون الى المدن والقرى الا " للقيام على خدمة البيض " . ومنذ ذلك الوقت الى الآن ، ظل التاريخ يسجل عددا من الغزوات والبشاعات وأشكال الحرمان في أسوأ صورها . ومن خلالها ، ثبت نظام من الرطاع اقدامه في قارة استقبلت بالحب والتعاطف الانساني المغامرين من الباحثين عن الكنوز القاديين من البلدان البعيدة . وسرعان ما أصبح

المغامرون قوات احتلال تنكرت في ثياب المستوطنين الأبرياء واستغلت استغلالا متواصلا كرم  
الافريقيين في حرمان الافريقيين من حقهم الأساسي في السعي الى الحرية ومستويات معيشة  
أفضل .

ان صلابة الأبطال أمثال ندسن ماندبلا ، والبرت لوثوي ، ود زوند توتولم يقيم  
أودها الخوف ، بل الرغبة في تحسين مهير شعوبهم . وهناك كثيرون غيرهم منهم نساء  
وأطفال ، أسكتت أصواتهم ، اما لأن الموت طواهم فأنقذهم من عذابهم ، واما لأن وحشية  
جلاد يهم الحيوانية أطبقت أنفوسهم . وفي قارة تبجل المرأة كأم وكشريان حياة الأسرة وتعتبر  
الاسرة نواة للمجتمع ، معيت بصورة منهجية آدمية ككثيرات نتيجة لغلبة الشهوة البهيمية على  
الاخلاقيات في حالات لا تحصى . وحتى الأطفال الذين ولدوا نتيجة لهذه الحالات المخزنية  
من الاغتصاب التي يرتكبها ذكورهم صنفوا وهزلوا بنفس الطريقة التي تصنف بها وتعرض  
سلالات الدواجن .

ولذا كر بعض البطالات من امهاتنا ، ايثل متيستو ، توتسيكلو البرتينا سترلوسو  
الزعيمة السابقة للرابطة النسائية بالمؤتمر الوطني الافريقي ، والعضوات اتحاد المرأة نسائي  
جنوب افريقيا ، وجويس موكيس . ونسجل أسماء هاته النماذج النبيلة من النساء : مولد موهابي  
نائب رئيس اتحاد الطلبة في جنوب افريقيا وطورا لغتان . ونسجل اسم ماري مودل النقابية  
وفيرهن كثيرات .

ان تجاهل هذه الحقائق التي تفسر طبيعة السرطان الخبيث المستشري المعروف  
باسم الفصل العنصرى أشبه بالتفكير في الاخلاص الى النوم أمام وجه الحرب البغيض .  
نعم ، انها لا أسطورة حقا ان يتوهم أحد ان العنصريين في جنوب افريقيا يمكن أن  
يألوا بأية نداءات أو ادانات ترد في قرارات تعمد هنا أو يتوقع منهم أن يأخذونها مأخذ  
الجد .

انه من المحتم الذي لا معدى عنه أن نعزز صداقية هذه المنظمة عن طريق بعث  
الارادة السياسية التي أخرجت الامم المتحدة الى الوجود في وقت كان يخيم فيه على الأمم  
كابوس الحرب .

ان الدول العظمى في هذا العصر ، خاصة تلك التي اخطمت طوعا بالحقسوق  
والواجبات المنصوص عليها في الميثاق بوصفها حامية وحارسة للمسلم والأمن الدوليين ، طمها  
مسؤولية أساسية تتمثل في انقاذ الأجيال الافريقية من آفة ظروف العداوة والحرمان والآمال  
التي لم تتحقق والموت الجاف .

ان واقع الخبرة المعاشة في عصرنا يوضح ان نظام الحكم في جنوب افريقيا أكثر من  
عنصري ، فهو نظام عقد العزم على أن يخفي على الافريقيين الموجودين في تلك المنطقة  
الجغرافية صفة النوع المهدد بالانقراض .

وأصدق واقع لكل هذا ، ما ظل في الخطر الواضح الذي تحطه في طياتها  
الاتجاهات السائدة في الجنوب الافريقي ، لا بالنسبة لسكان المنطقة فحسب ، بل والنسبة  
للبلد ان الصناعية الكبرى ، والأخص من يدعون بالحلفاء البعيدين عن جبهة الكفاح التحرري  
لأن من يمارسون القمع في جنوب افريقيا ليسوا اناسا متحضرين شرفاء ، يمكن الادعاء بأنهم  
ينتهجون الديمقراطية على فرار واشنطن ووايت هول وباريس وغيرها . ونحن ندعوكم إلى  
الانضمام اليها في الوقوف على هذا الواقع .

فاليوم، ينصب طغيان عنصري جنوب افريقيا علي الافارقة السود، الضحية المباشرة لعنصريتهم. لكن من ذا الذي يمكن ان يتنبأ بما سيأتي به الغد؟ ان الاستثمارات السني تغري البعض وتستدرجهم اليوم قد تحفر قبر الخسارة المادية وضياح المصداقية غدا. ان اجيالا من الافارقة تسب اليوم في مناخ صفعم بالحرب واليأس. وقد لاتعرف تلك الاجيال ابدا الحب والأخوة التي يركز عليها بقاء الأمم. فالى أى حد سينزل بوسع جنوب افريقيا أن تصد الشعوب المقهورة عن السعي العادل والمشروع للحصول على المساعدات من قطاع آخر من العالم آخذ في الازدياد؟ وما المصداقية التي سوف تجبر على سحب القوات والاسلحة التي تصاحب هذه المساعدات؟

ان النهضة الجديدة من المعرفة التي أسبغت علينا نتيجة لكشوف العلم والتكنولوجيا قد وسعت آفاق رؤية الانسان لما يمكنه ان يحققه على هذا الكوكب والاجرام السماوية. وثمة درس واضح نستخلصه من تلك التجربة هو ان انجازاتنا لاتضاهيها قدرة الانسان على توجيهاها لاغراض سلمية ومنتجة. ولا بد ان من يمتلكون الاسلحة النووية يشعرون بذعر بالغ أكبر منا نحن الجهلة نسبيا الذين دخلت في صفوفهم دولة أخرى تسخر غطرسة القوة التي تتصف بها من عجز بقية العالم.

ان تأييد نظام جنوب افريقيا العنصرى على نحو مباشر وغير مباشر يعني اطالة بقاء سياسة الفصل العنصرى. وقائمة الأنشطة التي تتضمن علاقات اقتصادية وعسكرية ونووية قائمة طويلة ومليئة بحسبات خيبة الأمل، ووسط سحب الغبار التي يثيرها اختفاء المصداقية يجد العالم نفسه مرة أخرى أمام ظاهرة جديدة يطلق عليها، بطريقة رومانسية، "الاشتراك البناء". واذ كان علينا ان ندعي البرائة عن طريق عدم توفر الارادة السياسية، فان علينا ان نسترعي اهتمام اصدقائنا الامريكيين الى اخفاق هذه السياسة في محاولة تبديل الموقف في جنوب افريقيا، فبدلا من الاشتراك في صنع السلام، تشعر جنوب افريقيا انها تحتني بالتأكيد بالمشاركة غير المرعزة ضد الاغلبية الافريقية، ومبادئ ميثاق الامم المتحدة. وقد ذهبت بعض بلدان الغرب الى أبعد من ذلك بتوجيه دعوات لمن يطلق عليه اسم رئيس الوزراء لكي يقوم

بما بات زيارة انتصار لكل من بلدانها ، حيث عومل معاملة الملوك ، وانا ما حكمتنا على الموقف من خلال رد فعل جنوب افريقيا ، وكذلك من خلال تلك الابتسامة الصفراء التي ارتسمت على وجه رئيس الوزراء الذي يكاد لا يرقى الى مستوى البشر ، فاننا ندعو أولئك الاصدقاء الغربيين الى ان يقوموا بعملية تسريح ليتبينوا ما اذا كانوا قد قاموا بالوفاء ، ولو من بعيد ، بما يتطلبه الشفاء من جنون الفصل العنصرى .

وبالنسبة للافريقيين الجنوبيين أنفسهم ، لا يمكن لكلمة عزا الا وان تأتي في موضعها رغم أن شكل الاتصال الذي يخبذونه هو لغة العنف .

ونحن نقرب من موسم الاحتفالات بعيد الميلاد ، ينضم العنصريون الى بقية العالم المسيحي للاحتفال بميلاد المسيح . وسوف يترنمون هم ايضا بالاناشيد ، وينهمكون في شراء وبيع بطاقات عيد الميلاد واطفا صبغة تجارية على العيد . وسوف ينشدون " وبالناس المسرة " و " على الارض السلام " و " ما الذى أستطيع ان اقدمه له وأنا على فقرى هذا . . . . أستطيع ان اقدم له قلبي " وسوف يصفون الى المواعظ وشكر الرب على نعمائه . ومرة أخرى ستعترى الرجال المفكرين والرجال والنساء في جنوب افريقيا الحيرة ازا التناقض الذى يتجلى بين ما يعلنونه من مبادئ مسيحية وما يقترفونه من أعمال تتعارض تماما مع العقائد المسيحية وسوف يتساءل المزيد من الناس ، كيف ان زعماءهم خارج جنوب افريقيا تكون لديهم القدرة على أن يؤازروا مثل هذه النظم المناهضة للرب والمسيحية ومع ذلك يتشدقون باللسان بالحركة العالمية لمناهضة الفصل العنصرى .

اننا ندعو جميع من يقولون انهم اصدقاء لجنوب افريقيا ان ينضموا الى بقية العالم في السعي لاتخاذ تدابير جديدة بغية تغيير الأمور قبل فوات الأوان . فما من قرارات أشمرت حتى الآن . فلنبحث اذن عن افكار جديدة لابعاد نظام بريتوريا عن ارتكاب تلك الجريمة التي يقترفها يوميا ضد الانسانية .

ان هبوا وقولوا لهم ان ارادة السكان الافارقة لا يمكن ان تشوه أو تدمر ، وان الكفاح والنضال من أجل الحرية والعدالة نضال من أجل البقاء ومن أجل السلام على المدى الطويل .



قولوا لهم كيف أنهم يضعون قنبلة زمنية من خلال ايجاد أجيال من المواطنين — بيضا وسودا وملونين ، يشبون عن الطوق دون أن يعرفوا معنى الحب . قولوا لهم أن اقتصاد الحرب اقتصاد سيء \* بالنسبة للدولة ، وأن السلام مع الدول المجاورة يعتبر الأمل الوحيد لهم . ان اعلان لوساكا يوضح استعداد الدول الافريقية لردع المضللين . واخضاع الدول المجاورة لا يمكن أن يهيب \* الظروف لسلام دائم ، ونزع السلاح دعامة السلام ، ودعامة التنمية الاقتصادية .

اخبروهم عن المراثي المشيرة للفرع المليئة بالتنبؤ التي تتصاعد من العديد من الكتاب الذين يقرأونهم في جنوب افريقيا فقط من أجل أداء الامتحانات أكثر مما يقرأونهم من أجل التعليم .

قولوا لهم تلك الكلمات البليغة التي وضعها وليم شكسبير على لسان مارك انطوني حين

قال :

" ان اللعنة سوف تحل باطراف البشر وان غضبة الشعب والنضال الاهلي الضارى سوف يجتاح جميع اجزا \* [جنوب افريقيا ] . وسوف تراق الدماء ويعم الخراب وتحدث اشياء تشيب لهولها الولدان . والامهات سوف يرسمن ابتسامة على وجوههن عندما يسكن بأطفالهن وقد تمزقت اشلاؤهم من جراث الحرب ومشاعر الشفقة سوف تختنق ازا \* صوت الملك وهو يصرخ قائلا فلتعم الفوضى اطلقوا عنان كلاب الحرب حتى تفوح رائحة هذه الأعمال السيئة في انحاء الارض من جيف الرجال الذين يئنسون لدفن اجسادهم . " ( بولميوس قيصر ، ٣ : ٢ )

واعتقد ايضا ان مارك انطوني هو الذى صرخ قائلا : " فلتشل الايدي التي سفكت

تلك الدماء الغالية " .

فلنحاول معا أن نتوصل الى ايجاد سبل جديدة لتخليص هذا الجيل من لعنة الفصل العنصرى . بل دعونا نفعل المزيد . فلتقل تلك الدول التي تشعر باحباط ازا \* نهج المشاركة " البناءة او غير البناءة " للعنصريين المتخلفين في جنوب افريقيا أنهم ليسوا باستطاعتهم

وقف حتمية التاريخ . فالتاريخ يسحق النظم القهرية ويطيح بالامبراطوريات والممالك والسدول العظيمة المتفطرسة ، وبالمثل ، وسوف يحتل الفصل المنصرى مكانا بارزا على تلك القائمة .

وعندما تجيء هذه اللحظة ، فان حلفاء جنوب افريقيا اليوم لن يحدثوا ضوا كبيسرة احتجاجا على ذلك ، ولكنهم سوف يحتمون وراء مبادئ على هواهم حتى ولو كان ذلك يتمثل في ميثاق الامم المتحدة . وليس هناك من سبيل آخر للحفاظ على السلم والامن الدوليين اكثر من الالتزام الكامل بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة .

وفي الختام ، فان ذكرى انقضاء اربعين عاما على تأسيس الامم المتحدة ليست فرصة نتناول فيها مسألة جنوب افريقيا كما لو كانت تستطيع العيش في عزلة . كما ان الافريقيين الشجعان الذين يناضلون من اجل الحرية لا ينبغي ان يعاملوا كما لو كانت القضايا الاخلاقية والقانونية هسي الملجأ الوحيد لهم للدفاع عن انفسهم . لقد حانت اللحظة لتناول قضايا عريضة ودراستها على نحو واف بعيدا عن الخطابيات\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غبيهو (غانا)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد

غاربا ممثل نيجيريا ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

السيد غاربا ( نيجيريا ) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصرى (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظل البند المعنون " سياسة الفصل العنصرى

التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة لأكثر

من عقدين - تحت عناوين متباينة نوعا ، منذ الدورة الأولى التي عقدتها الجمعية

العامة في ١٩٤٦ . وقد ظلت هذه المهمة جنبا الى جنب مع مسألة نزع السلاح في

ناميبيا ، من المهام المعلقة التي لم تنجزها هذه المنظمة حتى الآن ، وهو أمر

يبعث على القلق البالغ عشية الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشائها .

وبالنسبة لأفريقيا التي كافتحت من أجل الخروج من قرون الذل والاستعباد ،

والتي تخلصت من أغلال الاستعمار خلال حياة منظمنا ، لا يزال استمرار السيطرة

العنصرية في جنوب افريقيا ، وفي ناميبيا في ظل الاحتلال غير الشرعي لنظام جنوب

افريقيا العنصرى ، يشكل أصعب حلقة في سلسلة المعوقات ، بل آخرها أمام تحقيق

التحرر الكامل لقارتنا . وبالإضافة الى ذلك أصبح الفصل العنصرى في جنوب

افريقيا يشكل خطرا مستمرا يهدد استقلال الدول الافريقية وسلامتها الاقليمية ،

ويقوض الجهود التي تبذلها من أجل احراز التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

وعنوان هذا البند على جدول الأعمال لا يعكس تماما خطورة الموضوع قيد

البحث الآن ، فالحالة في جنوب افريقيا قائمة للغاية ، حيث قامت السلطات

العنصرية في ذلك البلد بوزع الآلاف من قواتها في المدن الافريقية لارهاب السكان

الذين أرغموا على العيش في فقر وحرمان وبطالة جماعية ، وقمع احتجاجهم المشروع

على ارتفاع ايجارات المساكن ، وتعريفات النقل العام ، والتمييز الجسيم في التعليم .

وبموازرة من القوات المسلحة ، لجأت الشرطة العنصرية الى الاعتقال الجماعى

لآلاف السكان ، وقتل العشرات من المواطنين الأبرياء ، بما فيهم أطفال المدارس .

ومن مدينة لأخرى قامت الشرطة بشن الهجمات العشوائية على السكان مستخدمة الغازات المسيلة للدموع ورمصاصات المطاط وما يسمى خرطوش الرش الذي يصيب أيضا الأطفال الرضع وهم في أذرع أمهاتهم . واعتقل العديد من زعماء الشعب بمقتضى تشريعات الأمن البغيضة ، واحتجزوا تحت العزل الانفرادى دون أى وسيلة للاتصال بأسرهم أو محاميهم . ووصل تصاعد الاضطهاد والمقاومة الى مرحلة حرجة للغاية . والأغلبية السوداء ، وقد أرغمت على الدفاع عن نفسها وظهرها الى الحائط ، قد حشدت طاقاتها لتقاتل من أجل بقائها ذاته ، ان الرفض الجماعي الساحق لما يسمى بالدستور الجديد ، ومقاطعة المدارس من جانب مئات الآلاف من الطلبة السود ، والاضراب العام الذى أعلن منذ أسبوعين واشترك فيه ما يقرب من نصف مليون عامل ، تبين كلها بجلاء أنه لا عودة لما يسمى بتطبيع الحالة .

فلا سبيل لأن تبحث الدورة الحالية للجمعية العامة هذه الحالة باعتبارها مسألة روتينية ، كما لا يمكن أن تقتصر في قراراتها على مجرد الادانة أو المطالبات التي سوف تتجاهلها السلطات العنصرية مرة أخرى ، أو دعوة مجلس الأمن لاتخاذ اجراء تعوق تنفيذ الدول الغربية الكبرى مرة أخرى . لذلك ، ينبغي أن تعجب هذه الجمعية جهود المجتمع الدولي لاتخاذ اجراءات تتناسب وخطورة هذه الحالة .

لقد أصبح الفصل العنصرى السياسة الرسمية المعلنة لدولة عصبة العنصريين البيض التي تولت مقاليد السلطة في جنوب افريقيا في عام ١٩٤٨ . وهذا لا يعني فقط مواصلة السيطرة العنصرية والتمييز العنصرى بالانتهاك لميثاق الأمم المتحدة ، بل حرمان ومصادرة الحقوق الهزيلة التي يتمتع بها الشعب الأسود .

وهكذا ، ألغيت حتى صفة التمثيل النيابي للسود في البرلمان . واقتلع العديد من المجتمعات المستقرة بالفعل من أجل فرض العزل العنصرى في الاسكان ، وحرم الأفارقة من أراضي أجدادهم التي صودرت باسم ازالة " البقع السوداء" .

وتقلصت حقوق الافارقة المحدودة للأفارقة في المناطق الحضرية . وطبق العزل العنصرى في التعليم مما عرض الطفل الأفريقي للتمييز الجسيم . وأصدر الكثير من القواعد التمييزية ، وأصبحت أى مطالبة بحقوق الانسان وكرامته من جانب الأغلبية السوداء ، جريمة ، وتمثل الهدف الأعلى للنظام في حرمان الأغلبية السوداء من حق المواطنة التي اقتصر على القوى العاملة السوداء باعتبارها مصدرا رخيصا للأيدى العاملة .

وعلى مدى ٣٦ عاما ، تابعت الأمم المتحدة تدهور هذه الحالة يوما بيوم . واعترفت بلان انسانية الفصل العنصرى وبالأخطار البالغة المترتبة على استمرار ذلك النظام اللانسانى . وأعلنت أن الفصل العنصرى جريمة دولية واعترفت اعترافا كاملا بمشروعية كفاح الشعب المقهور من أجل القضاء قضاء تاما على الفصل العنصرى واقامة مجتمع ديموقراطى غير عنصرى ، بل وأعلنت الجمعية العامة أن ازالة الفصل العنصرى امر له أهمية حيوية بالنسبة للأمم المتحدة وكرست كل جهودها لتحقيق ذلك الهدف .

فالتزام الأمم المتحدة واضح لا لبس فيه ، لكنها لم تستطع حتى الآن تأكيد سلطتها وقصرت دون السيطرة على تصاعد القهر والقمع الذى يمارسه الرجعيون فى جنوب افريقيا ، وأخفقت تماما في احراز أى تقدم صوب القضاء قضاء تاما على الفصل العنصرى .

لقد آن الآوان منذ فترة طويلة لاجراء تحليل حاسم لهذه الحالة وايجاد الوسائل التي تتيح للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها والتزاماتها .

ولم تعد المسألة مجرد مسألة ممارسة ضغوط معنوية من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولى عن طريق شجب الفصل العنصرى باعتباره نظاما جائرا ، ومحاولاة اقناع حكام جنوب افريقيا بالاعتراف بحقوق الانسان والحريات الأساسية لجميع سكان بلادهم .

لقد أثبتت عصابة الأقلية العنصرية البيضاء انها ذات مناعة ضد جميع النداءات الموجهة اليها وانتهكت جميع القواعد القانونية والمعايير المعنوية في لجوئها الى

المذابح وأعمال التعذيب والقهر عن عمد لتعزيز سيطرتها العنصرية وإدامتها . فنظام بريتوريا ليس في حالة حرب مع الغالبية العظمى من شعبه فحسب ، بل وفي حالة تحدى للأمم المتحدة ذاتها بمواصلته احتلاله غير الشرعي لناميبيا . وقد ارتكب ذلك النظام العديد من الأعمال العدوانية والارهابية وأصبح ذا سجل لا مثيل له في تحدى هذه المنظمة . وهلاوة على ذلك ، استطاع ذلك النظام تكديس ترسانته الهائلة من العتاد العسكري وانشاء صناعة عسكرية ضخمة - عن طريق مضاعفة ميزانيته العسكرية . ٧ ضعفا منذ عام ١٩٥٠ - بل ، وبات يمتلك قدرة نووية يبتز بها شعب جنوب افريقيا والدول الافريقية المستقلة .

فلا سبيل الى ازالة الفصل العنصرى عن طريق مداهنة السلطات العنصرية . لأن القوى التي تحدث التغيير الحقيقي هي الغالبية العظمى السوداء من شعب جنوب افريقيا وحركات تحريرها ومنظماتها التي كافحت لعقود عديدة في ظل ظروف صعبة للغاية ، وبشجاعة فائقة من أجل القضاء قضا تاما على الفصل العنصرى . وسواء تحققت هذا التغيير سلميا أو عن طريق العنف ، فان الانتصار يتوقف في النهاية على الدعم الحقيقي الذى تقدمه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتلك القوى ففى كفاحها .

اننا نرفض تماما الحجة التي طرحتها مؤخرا حكومة أو اثنتان من حكومات البلدان القوية ، وهي الحجة القائلة بأن الفصل العنصرى ليس الا واحد من الانتهاكات الكثيرة لحقوق الانسان في العالم . فذلك القول يستخدم لابطال العمل الفعال الذى تقوم به الامم المتحدة ومواصلة التعاون مع العنصريين المسكينين بزماء السلطة في بريتوريا .

ان الفصل العنصرى ظاهرة فريدة من نوعها ، لا لأنه نظام ينفى الصبغية المؤسسة على العنصرية ضد غالبية السكان فحسب بل ولأنه فريد في تطبيقه العنصرى . فأى مكان آخر من العالم يستطيع المرء أن يجد فيه نظاما من نظم الاقلية العنصرية يحرم غالبية السكان ، سكان البلد الاصليين ، من حقوقهم في المواطنة ؟ وأى مكان آخر من العالم يستطيع المرء أن يجد فيه عمليات الترحيل الاجبارى لخمس السكان كوسيلة لتطبيق التفرة العنصرية ؟ وأى مكان آخر يمكن للمرء أن يجد فيه اعمالا تماثل سلسلة المذابح التي ارتكبت بحق المتظاهرين العزل من السلاح - كما حدث في شارفيل وسويتو وسيبوكنج - والقتل العشوائى للأطفال ؟ وأين يستطيع المرء حقا أن يجد نظاما يماثل نظام القمع التام الذى ظل العنصريون في جنوب افريقيا يفرضونه منذ عقود مضت ؟

لقد اعتقل الآلاف من قادة ذلك الشعب اعتقالا تعسفيا ، وتعرض العشرات منهم للتعذيب حتى الموت . وحكم بالسجن منذ ٢٢ عاما مضت على نيلسون منديلا ، وكان ذلك في اليوم التالى لاعتماد الجمعية العامة القرار ١٧٦١ (د - ١٧) ، الذى أنشأ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ونادى بفرض عقوبات على جنوب افريقيا . وما زال هذا الرمز الباسل لكفاح الشعب ملقى في السجن . كما صدرت أحكام بالسجن مدى الحياة على بعض أعضاء مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا في محاكمة سرية جرت في اوايل عام ١٩٦٣ . وما زالوا قابعين في السجن وفرض نظام جنوب افريقيا دستوراً عنصرياً جديداً ، متحدياً بذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وسعى الى استبعاد السكان الافريقيين الاصليين الذين يشكلون ٧٣ في المائة من اجمالي السكان من المشاركة في الحياة السياسية .

ومع ذلك ، فان بعض الحكومات ، التي تعبّر عن قلقها عادة ازاء ما يدعى بانتهاكات

حقوق الانسان في بلدان أخرى وتسارع باتخاذ التدابير في مثل تلك الحالات ، لا تبدي  
 أى اهتمام من أى نوع كان عندما يكون ضحايا العنف والقمع من شعب جنوب افريقيا الاسود .  
 فشاغلهم في الحقيقة التعاطف مع العنصريين واطفاً الاحترام عليهم .  
 ان المسألة المطروحة علينا لا تتعلق فقط بوحشية الحكام العنصريين في بريتوريا  
 التي سببت معاناة ضخمة والتي من شأنها أن تؤدي الى صراع أكبر واراقة دماً أكثر ، بل  
 تتعلق أيضاً بعجز هذه المنظمة عن الوفاء بالتزاماتها الرسمية .  
 هل هناك أدنى شك في أن عدم فعالية هذه المنظمة انما يعود قبل كل شئ الى  
 الى احجام قلة من الدول الغربية الكبرى عن مساندة قرارات الامم المتحدة من خلال ممارسة  
 ضغط فعال على النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، وعدم رغبتها في القيام بذلك ؟ هل  
 يمكن لأى شخص أن يشك في أنه لو كانت لدى تلك الدول الرغبة في فرض العزلة السياسية  
 والاقتصادية على النظام العنصرى وحرمانه من مزايا التعاون الاقتصادى والعسكرى والتكنولوجى  
 وغير ذلك من مزايا التعاون كما طالبت قرارات الجمعية العامة التي لا حصر لها ، لما بات  
 بوسع ذلك النظام أن يتحول الى وحش رهيب ويستمر في تعدى بقية العالم ؟  
 وللأسف ، اختارت تلك الدول أن تصادق النظام العنصرى ، وأن تعارض - بذريعة  
 أو أخرى - فرض العقوبات عليه كما يقضى بذلك ميثاق الامم المتحدة . وبذلك تكون قد  
 أعطته وقتاً لتنفيذ خطته لتحويل جنوب افريقيا الى معقل عنصرى .  
 وقد اثبتت سياسة المشاركة البناءة\* كما أعلن الاسقف دزموند توتولرعيته مؤخراً ،  
 انها كارثة غير مخففة ، لأنها تعني في جوهرها التعاون مع العصبة العنصرية التي تنزع  
 الى اداة السيطرة العنصرية باسم دعم قوى التغيير السلمى ، واستبعاد الممثلين الحقيقيين  
 للمغالبية العظمى لشعب ذلك البلد ، التي تناضل لاقامة مجتمع ديمقراطى غير عنصرى .  
 وتعلق الامم المتحدة منذ عام ١٩٥٢ هدف اقامة مجتمع ديمقراطى غير عنصرى في  
 جنوب افريقيا يتمتع كل الشعب فيه ، بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة ، بحقوق  
 الانسان وحرياته الاساسية على أساس المساواة الانسانية . وتوحد هذه الاهداف كسبل



الذين يناضلون ضد الفصل العنصرى . وبوتال لم يتظاهر قط ، أو يتظاهر منتقداً ، من جانب آخر ، بالسعي لاقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى ، وبالتالي ، فان أحدا منهم لا يستطيع الادعاء بأنه من قوى التغيير الحقيقية ، ولا يمكن أن يكون لنظام بوتال ، الذى يفتقر الى أى قدر من الشرعية ، أى مكان في مجتمع ديمقراطي غير عنصرى .

لقد كانت السنة الماضية سنة أزمة حادة في جنوب افريقيا ، وخاصة لأن تصميم نظام الفصل العنصرى على فرض " الدستور الجديد " المزعوم كان يستهدف بث الفرقة بين الشعب الاسود ، وحرمان الأغلبية السوداء من كل حقوقها في بلادها .

لقد أعلن ذلك النظام بالفعل " استقلال " البانتوستانات الأربعة ، متحد يساً بذلك المجتمع الدولي ، وهو يسعى من خلال الدستور الجديد الى التعجيل باستيلاء الاغلبية الافريقية وتحويل بلد افريقي الى معقل عنصرى أبيض وهو ماض في تنفيذ خطته الشيطانية في وجه معارضة ساحقة من جانب الشعب الاسود وفي مواجهة شجب هائل من الجمعية العامة .

ومع ذلك ، ترى بعض البلدان الغربية القوية في هذه المؤامرة التي تحاك ضد شعب جنوب افريقيا وضد افريقيا كلها خطوة في الاتجاه الصحيح ، وترجع اسطورة تزعم ان نظام بوتال قد أصبح مرناً وسلمياً ، بل وتدعو الى انهاء عزلة ذلك النظام . وفي نفس الوقت ، يعجل نظام جنوب افريقيا باندلاع أزمة خطيرة بتصميمه على توطيد العنصرية وقرار السيطرة على الجنوب الافريقي بأكمله .

وقد كانت استجابة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لهذا التطور جعل العالم يدرك الواقع في جنوب افريقيا ، وتعزيز الدعم للقوى الحقيقية للحرية في ذلك البلد . وقامت اللجنة بسلسلة من الزيارات للحكومات بغية نقل آرائها وشواغلها اليها سعياً وراء الحصول على تأييد أكبر لتنفيذ قرارات الامم المتحدة . كما اني ، بوصفي رئيساً للجنة الخاصة ، أجريت مشاورات مع الرئيسة الراحلة لحركة بلدان عدم الانحياز السيدة انديرا غاندى التي كان اغتيالها المفجع في الشهر الماضي خسارة كبيرة ونظمت اللجنة الخاصة

أودعت عددا من المؤتمرات التي عقدت لتمكين ممثلي الحكومات ، والمنظمات العارسة أو قطاعات الرأى العام ، من التشاور بشأن الفصل العنصرى وحول تنسيق العمل نفسى مناخسته .

وأود أن أشير هنا بوجه خاص الى المؤتمر الاقليمي لامريكا الشمالية للعمل ضد الفصل العنصرى . الذى عقد فى مقر الامم المتحدة فى الفترة من ١٨ الى ٢١ حزيران / يونيه ١٩٨٤ بمشاركة من عدد من القادة الجماهيريين والجماعات المعنية فى كندا والولايات المتحدة الامريكىة والمؤتمر العربى المتضامن مع النضال التحررى فى الجنوب الاريقي الذى عقد فى مدينة تونس فى الفترة من ٧ الى ٩ آب/اغسطس فى الذكرى المئوية للاحتلال الاجنبى لناميبيا ؛ والحلقة الدراسية الدولية حول الوضع القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونية الاخرى للنضال ضد الفصل العنصرى التي عقدت فى لاغوس ، بنيجيريا ، من ١٣ الى ١٦ آب/اغسطس بمشاركة حقوقيين بارزين ؛ والندوة فيما بين رجال الأديان المعنية بالفصل العنصرى والمعقودة فى لندن من ٥ الى ٨ آذار/مارس بمشاركة من ممثلى كسل الديانات الكبرى فى العالم ؛ وأخيرا مؤتمر البرلمانين الاوروبيين الغربيين لمناهضة الفصل العنصرى الذى عقد فى كوبنهاغن فى اوائل هذا الشهر .

وقد وجهت اللجنة الخاصة اهتماما جديرا بالذكر للجهود الرامية للوصول الى القواعد الشعبية للرأى العام وتشجيع المنظمات - والافراد على ممارسة نفوذهم دعما للعمل الدولى المتضام بما يتفق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

وقد سجلت مقاطعة الفصل العنصرى فى مجال الرياضة المزيد من أوجه التقدم رغم الجهود التي يبذلها نظام الفصل العنصرى لاغراء الرياضيين - رجالا ونساء - برشوتهم ليلعبوا فى جنوب افريقيا . وقد تطورت مقاطعة جنوب افريقيا من جانب الممثلين والمطربين والموسيقيين وغيرهم تطورا سريعا فى بلدان كثيرة ، بتأييد من الشخصيات الثقافية والجماعات المناهضة للفصل العنصرى والنقابات العمالية وغير ذلك من المنظمات .

وساهم خمسة وثمانون من أعظم الفنانين المعاصرين في العالم بأعمال أصيلة لا تقدر قيمتها بثمن في معرض الفنون المناهضة للفصل العنصرى الذى أقيم تحت رعاية اللجنة الخاصة . ويجرى تشكيل مجموعات الفنانين المناهضين للفصل العنصرى في مدن كثيرة . ولقيت مبادرات اللجنة الخاصة في تشجيع أعمال هؤلاء الفنانين أحراراً استجابة ، ووصل الفنانون بدعوتهم للعمل ضد الفصل العنصرى الى قلوب الملايين من البشر .

وقد شعرنا في اللجنة بتشجيع كبير لما لقيناه من مبادرات العديد من البرلمانات خاصة في الغرب والتي دعت حكوماتها الى القيام بعمل أكثر نشاطا لتأييد قرارات الأمم المتحدة والكفاح من أجل التحرر في جنوب افريقيا .  
ومما لا يقل أهمية عن ذلك أعمال الدول وسلطات المدن والسلطات المحلية في حدود امكاناتها للتخلص من الفصل العنصرى وتأييد الكفاح في جنوب افريقيا .  
وهناك أكثر من مائة من سلطات المدن والسلطات المحلية قد قامت بأعمال في المملكة المتحدة وبعض المدن الكبرى . كما اتخذ العديد من الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية تدابير لوقف الاستثمار في جنوب افريقيا وهناك آخرون يقومون بدراسة ما يمكن القيام به من أعمال مماثلة .

وتسهم المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات بشكل ملموس في الجهود الدولية المبذولة لمناهضة الفصل العنصرى . وتفخر اللجنة الخاصة بأنها استطاعت أن تسهم اسهاما متواضعا في تشجيع حملة اثاره الوعي والعمل ضد الفصل العنصرى .  
وقد قدمت في تقريرها السنوى عرضا لبرنامج عملها لعام ١٩٨٥ لاعتماده من الجمعية العامة . وآمل أن تستطيع اللجنة الخاصة الاعتماد على تعاون جميع الحكومات والمنظمات في تنفيذ ذلك البرنامج .

وكما جرت العادة ، كان المركز حريصا في انفاقه واستطاع أن يحقق نتائج ملموسة . ولقد ساعدت النية الحسنة والالتزام والتعاون من قبل كثير من الحكومات والمنظمات والأفراد بقدر كبير من هذا الانجاز . ونأمل أن نستطيع الاعتماد عليها في العام القادم .

تؤكد اللجنة الخاصة دائما أن مشكلة الفصل العنصرى مسألة محل اهتمام دولي واننا ننشد تعاون جميع الحكومات والمنظمات والأفراد ، بغض النظر عن عقائدها والاختلافات الأخرى ، في القيام بعمل دولي منسق ضد هذا النظام البغيض . وان أى تعاون مع الفصل العنصرى بذريعة اعتبارات الحرب الباردة أو ما يسمى بالمصالح الاستراتيجية هو اساءة كبيرة الى الأمم المتحدة .

وإذا ما اضطرت اللجنة الخاصة الى استرعاء الانتباه الى سياسات وأعمال الحكومات والشركات عبر الوطنية أو المؤسسات التي تشجع وتعزز الفصل العنصرى فان ذلك يكون بغية اغرائها بالكف عن هذا العمل .

ان الأمم المتحدة محفل لتنسيق أعمال الدول في ضوء مبادئ الميثاق . وفيما يتعلق بمشكلة الفصل العنصرى ، وكنتيجة للمناقشة الموسعة ، هناك غالبية ساحقة من الدول تحبذ فرض العقوبات على جنوب افريقيا . والواقع فان دول الشمال وبعض الدول الغربية الصغيرة الأخرى قدمت مساهمات سخية تأييدا لشعب جنوب افريقيا المقهور ولكفاحه المشروع وأود أن أشني على تلك الدول .

ولم تتوان اللجنة الخاصة مطلقا في الاعراب عن تقديرها للدول الغربية والدول الأخرى لما تتخذه من تدابير تأييدا لقرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصرى ، الا أننا يجب أن نعرب عن استيائنا لمسلك بعض الدول الرئيسية التي تواصل منع اتخاذ اجراء عالمي ضد الفصل العنصرى ، وتمكّن نظام الفصل العنصرى من تحدى الأمم المتحدة دون عقاب . وآمل أن تراجع هذه الدول سياساتها وتنضم الى بقية الدول الأعضاء في مساعدة الأمم المتحدة على النهوض بمسؤولياتها .

وأوجه نداء خاصا للولايات المتحدة الأمريكية التي تتحمل بمسؤولية كبرى والتي يمكن أن تسهم اسهاما ملموسا في القضاء على الفصل العنصرى . وأحث ذلك البلد العظيم على التخلي عما يسمى بالمشاركة البنّاءة مع نظام بوتا وأن تشارك في جهود الأمم المتحدة للقضاء على الفصل العنصرى . وأود أن أوجه نداء حارا مماثلا الى حكومة المملكة المتحدة . وما من شك في أنه اذا ما قررت هاتان الحكومتان التخلي عن النظام العنصرى ستكون هناك آفاق أوسع لاحداث تغيير حقيقي وسريع في جنوب افريقيا بأقل ما يمكن من العنف والصراع .

لقد انتهى وقت الكلام والخطابيات . فالأزمة الراهنة في جنوب افريقيا تقتضى عملا ايجابيا ضد النظام العنصرى . والعالم لا يجب أن ينخدع بحصان طروادة الذى يدعي بسياسة المشاركة البنّاءة ، تلك السياسة سيئة السمعة . فقد

أدت أربع سنوات من التعامل بهذه السياسة الى تشجيع العنصريين على تصعيد ممارستهم القائمة على القمع ضد كل من تجرأ على الكلام معارضا الفصل العنصري ، وعلى تحطيم نقابات العمال والتمادي في سياسات الدولة البوليسية لاضطهاد خصومهم من كل الأجناس . كما شجعت أربع سنوات من المشاركة البنّاءة العنصريين على تخريب الدول المجاورة في المنطقة ومحاولة اخضاعها لمعاهدات واتفاقات غير متكافئة . وأدت أربع سنوات من هذه المشاركة الى الانتهاك الصارخ للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وتكثيف أعمال السلب الجشع للموارد الطبيعية لناميبيا . وأدت أربع سنوات من المشاركة البنّاءة الى تحقيق أرباح طائلة للشركات متعددة الجنسية الغربية والأمريكية المنهومة الى مزيد من الأرباح من امتصاص دماء الشعب المقهور في جنوب افريقيا .

وهذه نقطة أوجزتها ببلاغة جريدة النيويورك تايمز في مقالتها الرئيسية في

١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ حيث ذكرت :

" هناك اذن مأزق أخلاقي يواجه جميع الأمريكيين . فنحن ندعي اننا نكّن بغضا خاصا للعنصرية في جنوب افريقيا ، لكننا نريد أن نتجنب الحرب الأهلية . وتذهب الحكومة الأمريكية خطوة الى أبعد من ذلك . فهي تظن أن العلاقات الوثيقة مع تلك الحكومة - أي المشاركة البنّاءة - ستحقق خيرا أكبر في النهاية . لكنها لا تستطيع أن تبين انها حققت بتلك السياسة شيئا في داخل جنوب افريقيا بعد أربع سنوات من ممارستها للمشاركة البنّاءة . كما أنها لا تستطيع أن تبين انها حققت أي نتيجة على الصعيد الدبلوماسي . وقد كان المفروض أن يكون من الثمار المبكرة لهذه المشاركة وضع نهاية للاحتلال غير المشروع لناميبيا المجاورة ، الا أن الجائزة الكبرى الاقليمية التي كان مفروضا أن تحصل الحكومة الأمريكية عليها بمقايضة استقلال ناميبيا على رحيل القوات الكوبية عن أنغولا - مازالت هدفا بعيد المنال " .

واختتمت الصحيفة مقالها الافتتاحي هذا بالقول بأن المشاركة البنّاءة لم تؤدّ الا الى تعزيز نظام الفصل العنصرى الذى يقوم فيه ٢٤ مليون من الأفريكان بالابقاء على نظام يكفل لهم السيطرة الدائمة على ٢٣ مليون من السود المحرومين من حق المواطنة والمحكوم عليهم بالعيش في أوطان قبلية فقيرة تمثل ١٣ في المائة فقط من أراضي جنوب افريقيا .

وختاما ، أود أن أؤكد نيابة عن اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى انه لم يعد هناك وقت للتراخي وان الوقت حان لتكثيف التعبئة الدولية مناهضة لنظام بريتوريا العنصرى وممارسة جهود أكثر نشاطا لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ويجب ألا يسفر هذا عن ادانة أقوى لنظام الفصل العنصرى ولكل تعاون مع النظام فحسب ، بل ويجب أن يؤدي الى عمل ملموس وحاسم للقضاء الكامل على نظام الفصل العنصرى البغيض . وينبغي أن نعيد التأكيد بقوة على شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد في سبيل السلم والحرية والعدالة .

وفي هذا الخصوص ، يجب على الجمعية العامة ازا عجز مجلس الأمن عن فرض العقوبات بمقتضى الأحكام الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب تعنت الدول الغربية من الأعضاء الدائمين بالمجلس ، أن تفكر في وسائل وأساليب لفرض عقوبات شاملة ملزمة على نظام الفصل العنصرى . لقد حان وقت العمل ولا يجب أن ننتظر حتى تصدم ضمائرنا بتكرار حوادث شاريفيل ١٩٦٠ ومذابح سويتو في ١٩٧٦ . فالأجيال القادمة لن تغفر لنا ذلك ان فعلناه .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أدعو رئيس اللجنة المختصة

لصيافة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية السيد ارنست مايكوك من بربادوس لعرض تقرير اللجنة .

السيد مايكوك (برباد وس) رئيس اللجنة المختصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم اللجنة المختصة لوضع اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ان اعرض تقرير اللجنة (A/39/36) .

طلبت الجمعية العامة في القرار ٣٢ / ١٠٥ ميم ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الى اللجنة المختصة ، من بين جملة امور ، ان صياغة اتفاقية دولية بغية تعزيز حملة مناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية . ومنذ ذلك الحين ، اجرت اللجنة المختصة سلسلة من المشاورات والمفاوضات مع دول اعضاء فسي محاولة للتوصل الى اتفاق دولي بشأن مشروع الاتفاقية .

ويشرفني ان اعلم الجمعية ان التعديلات التي اقترح ادخالها على المواد ٤ و ١٠ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ من مشروع الاتفاقية ، كما وردت في الوثيقة A/38/36 ، قد حظيت بتأييد واسع النطاق من البلدان الافريقية . ونتيجة لهذا التأييد ، ومحاولة من اللجنة للاسراع بعملها بغية البر بوعدها بتقديم النص النهائي الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، قررت اللجنة المختصة ان تقبل دعوة من المجلس الاعلى للرياضة في افريقيا لارسال وفد الى ابدجان بساحل العاج ، لاجراء مشاورات بشأن المقترحات مع المسؤولين في المجلس . وقام الوفد بزيارة ابدجان في الفترة من ١٥ الى ٢٠ اذار / مارس ١٩٨٤ ، وقابل رئيس وامين عام المجلس الاعلى وروساء اتحاد اللجان الاليمبية الوطنية في افريقيا ورابطة الاتحادات الرياضية الافريقية . كما شارك فسي المشاورات ممثل اللجنة الاليمبية غير العنصرية لجنوب افريقيا . وتفاصيل البعثة الى ابدجان واردة في الوثيقة A/AC.192/2 ، كما ان ملخص المشاورات بصورة عامة وارد في الفقرتين ٨ و ٩ من تقرير اللجنة .

في حزيران / يونيه ١٩٨٤ ، اخطر الامين العام للمجلس الاعلى للجنة المختصة ان المكتب التنفيذى للمجلس اعتمد في اجتماعه في واغاد فغو في ١٦ و ١٧ حزيران / يونيه ١٩٨٤ قرارا ايد فيه مقترحات الرئيس الواردة في الفقرة ٩ من تقرير



اللجنة المقدم الى الدورة التاسعة والثلاثين (A/38/36) ، موصيا ان تقدم السدول الافريقية تايبدها التام لتلك المقترحات في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . بيد ان تعقيبات خطية على مشروع الاتفاقية وردت خلال العام من حكومتى جامايكا والجمهورية الديمقراطية الالمانية باقتراح ادخال تعديلات اخرى على مشروع الاتفاقية . ولا تغير التعديلات المقترحة من قبل جامايكا من جوهر مشروع التعديل الذى اقترحه الرئيس . بيد ان التعديلات المقترحة من قبل الجمهورية الديمقراطية الالمانية تدعو الى اتخاذ اجراء ضد منتهكي المقاطعة الدولية للالعاب الرياضية للفصل العنصرى عن طريق الاتحادات الرياضية الوطنية وسيكون لها اثر البغاء اى عنصر من عناصر مبدأ الطرف الثالث من مشروع الاتفاقية . وبعد اجراء مشاورات بشأن هذه الامور ، قررت اللجنة ان ترسل وفدا الى الجمهورية الديمقراطية الالمانية والى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لاجراء محادثات مع السلطات المعنية فى محاولة لحل الخلافات على ضوء القرار الذى اعتمده المركز التنفيذى للمجلس الاعلى ، الذى ضم التعديلات التى اقترحتها .

وقد تبودلت الاراء بصراحة بشأن مبدأ الطرف الثالث مع السلطات المعنية فى برلين وموسكو فى الفترة ٧ - ١٥ ايلول / سبتمبر الماضى . ووضحت تلك السلطات المصاعب التى قد تواجهها ومخاوفها من العواقب المحتملة التى قد تنشأ عن تطبيق مبدأ الطرف الثالث . ووضح الوفد ان هدف اللجنة هو التماس حل وسط يجعل مبدأ الطرف الثالث مرنا قدر الامكان فى محاولة للوفاء باهداف الدول الافريقية دون تعريض مصالح الالعاب الرياضية الدولية بشكل عام للخطر . واكدت السلطات فى كـلا البلدين رغبتها فى المساعدة الى اقصى حد ممكن على التوصل الى حل وسط للمشاكل التى تواجهها اللجنة . وتتناول الفقرات ١٢ - ١٥ من التقرير تلك المشاورات . وقد قرر اعضاء اللجنة المخصصة ، ان اللجنة تحتاج ، نظرا للتطورات الاخيرة المتعلقة بالتعديلات المقترحة ادخالها على مشروع الاتفاقية ، الى مزيد من الوقت لاجراء مزيد من المشاورات والمفاوضات ، بغية وضع نص نهائى لمشروع الاتفاقية للنظر فيه اثناء الدورة الاربعين للجمعية العامة .

لقد كان من المعتقد قبل سبع سنوات عند انشاء اللجنة المخصصة ان اهداف اللجنة يمكن ان تكون قد تحققت بحلول الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . ومع انه احرز بعض التقدم ، الا ان مهمة اللجنة لم تكتمل بعد سبع سنوات من انشائها فالمشاكل التي لا تزال اللجنة تواجهها صعبة وحساسة ، لكن اللجنة مصممة على التوصل الى حل يمكن ان تؤيده الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء للامم المتحدة . وبهذا التعهد ، نستاذنكم ونوصي لدى الجمعية العامة بان : ( ا ) تعدد ولاية اللجنة الخاصة لمدة عام اخر ، لتقدم مشروع الاتفاقية الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين ؛ ( ب ) تطلب من الامين العام ان يعمم مشروع الاتفاقية والتعديلات المقترحة على الدول الاعضاء واستطلاع ارائها - وينبغي للتعليقات ان تسلم في موعد لا يتجاوز ٣١ اذار / مارس ١٩٨٥ ؛ ( ج ) تاذن للجنة ان تواصل مشاوراتها مع حكومات من مناطق مختلف في العالم ، ومع منظمات حكومية دولية وغير حكومية وارسال بعثات وعقد جلسات استماع بغية وضع مشروع الاتفاقية في صيغته النهائية وتامين دعم دولي اوسع لاحكامه .

واهيب بالدول الاعضاء ان تبلغنا بارائها حول مشروع الاتفاقية والتعديلات الواردة في الوثيقة A/39/36 ، بغية مساعدة اللجنة في سعيها لوضع اتفاقية يتسنى الانضمام اليها على نطاق واسع . واني لعلني يقين من ان مشروع الاتفاقية ، متى ما وضع في صيغة نهائية مقبولة ، سيسهم اسهاما كبيرا في كفاح شعب جنوب افريقيا بعزل العاب الفصل العنصرى واولئك الذين يصرون على التعاون مع النظام العنصرى في جنوب افريقيا عزلا تاما .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للقرار الذى اتخذه

الجمعية في الجلسة الثالثة من جلساتها العامة ، في ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، اعطي الكلمة الان لممثل مجلس ازانيا لعموم افريقيا .

السيد بوكيلا (مجلس ازانيا لعموم افريقيا ) (ترجمة شفوية عن  
 الانكليزية) : اسمحو لي بادئ ذي بدء ، بالنيابة عن مجلس ازانيا لعموم افريقيا ،  
 المدافع عن الطموحات الحقيقية لشعب ازانيا المضطهد والمستغل والمعدم ، وبالاصالة  
 عن نفسي ، ان اهني بحرارة رئيسنا على انتخابه بالا جماع لهذا المنصب الرفيع .  
 ان انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة لا ينطوي على اعتراف  
 بخدماته العتفانية في ارساء مبادئ هذه المنظمة العالمية فحسب ، بل ويمثل مصدر  
 فخر والهام لجميع الافريقيين . واننا على ثقة من ان الدورة الحالية في ظل توجيهاته  
 الحكيمة ، ستتناول بشكل جدي العديد من المسائل الملحة في جميع انحاء العالم ،  
 وعلى وجه الخصوص قضايا التحرير في ازانيا وناميبيا وفلسطين .

وأود أيضا أن اعرب عن امتناننا لرئيس الدورة الثانية والثلاثين ، رئيس بنما السندي عمل على تعزيز مبادئ الأمم المتحدة وخدمة القضايا العادلة ولا سيما قضية تحرير الشعوب المقهورة والمحرومة .

تنظر الجمعية العامة الآن البند ٣١ من جدول اعمالها المعنون "سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " بيد ان بعض المشدكين يزعمون أن مناقشة الجمعية العامة لهذا البند سنويا باتت من قبيل الطقوس المتكررة . ويرى وفد مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا أنه من المهم للغاية ان يجرى دوما استعراض الحالة داخل جنوب افريقيا حيث يسود الفصل العنصرى ، وأن يسترعى انتباه المجتمع الدولي على نحو دائم الى ما تخلفه هذه الحالة من آثار غامرة على شعب آزانيا المقهور والمستغل والمحروم . فضلا عن ذلك فقد وصف الفصل العنصرى بحق بأنه جريمة ضد الانسانية ويتعين على المجتمع الدولي أن يركز الاهتمام على ذلك النظام الاجرامى اللانسانى الى أن تستأصل شأفته . ولن نجد محفلا اوسع نطاقا وأكثر تمثيلا من الجمعية العامة لنلقي فيه الضوء على محنة شعبنا وكفاحه . ومن ثم فنحن نؤيد تماما مناقشة هذا البند سنويا امام الجمعية العامة .

ان الحالة داخل جنوب افريقيا حيث يسود الفصل العنصرى ليست استاتيكية . فقد طرأت احداث كثيرة منذ العام الماعى . وأود في هذا الصدد أن أعرض لبعض النقاط . ان نظام بوتا العنصرى الاستعمارى يعطل اليوم بموجب ما يسمى بالدستور الجديد . ويرمي نظام الفصل العنصرى من وراء اصدار هذا الدستور الجديد المزعوم الى اشاعة الانطباع بأنه يسعى الى نيل نظامه الشيطانى المدان عالميا . ومن المعروف الآن أن الأغلبية الساحقة ممن يسمون بالطونيين ومن السكان المنحدرين من أصل هندي الذين جرت محاولات لاستقطابهم في محور البيض من خلال برلمانات منفصلة رفضت ما يسمى بالدستور الجديد . وقد اعتمدت الجمعية العامة في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ القرار ٣٩ / ٢ الذى يرفض بصورة قاطعة ما يسمى بالدستور الجديد ويعتبره لاغيا واطلا . كما أن مجلس الأمن أعلن في قراره ٥٥٤ ( ١٩٨٤ ) أن الدستور الجديد باطل ولاغ . ويؤكد هذان القراران الرأى الصائب الذى يتسك به شعب آزانيا المقهور والمستغل والمحروم والقائل بأن ذلك النظام العنصرى نظام غير شرعى .

(السيد بوكيلا ، مجلس  
أزانيا لعموم افريقيا)

بيد أن هناك وجهين لمسألة فرض ما يسمى بالدستور الجديد نود نحن ممثلي مؤتمر  
عموم افريقيا لأزانيا التعليق عليهما ، أولا ، ان العنصريين لم يتوقعوا ان تثير الانتخابات  
المزيفة ما اثارته من معارضة قوية من جانب الجماهير الافريقية نظرا لانها لم تكن معنيصة  
مباشرة بالممارسة البرلمانية الصورية . ولكن ذلك الافتراض كان خاطئا . ففي ٣ ايلول /  
سبتمبر وهو اليوم الذي فرض فيه ما يسمى بالدستور الجديد ، هبت الجماهير الافريقية مرة  
أخرى وكانت الريادة في تلك المرة أيضا لشعب شاريفيل .  
وقد علقت صحيفة التايمز اللندنية على ذلك بمقال اختتامى نشرته يوم ٢٥ ايلول /  
سبتمبر ١٩٨٤ جاء فيه ما يلي :

" ان شاريفيل اسم محفور في ذاكر وقلوب حكام جنوب افريقيا الافريكانس .  
ففي عام ١٩٦٠ ، في تلك المدينة الصغيرة بمقاطعة ترانسفال فتح رجال الشرطة  
النار على جمهرة من المتظاهرين السالمين وقتلوا ٦٩ شخصا . وقد روع هذا  
الحادث العالم بأسره . وبدأت رؤوس الاموال تتسرب واستولى الرعب على الدوائر  
الحاكمة . وقال احد الوزراء أن الامور لن تكون ابدا كما كانت عليه من قبل . . .  
بعد اربعة وعشرين عاما عادت شاريفيل تتصدر عناوين الصحف العالمية ، لكسب  
الأمر اختلف هذه المرة اختلافا كبيرا . فقد ولت ايام المظاهرات السلمية . واصبح  
رجال الشرطة يطلقون النار على الثوار ، كما أن الافريقيين يقتلون الافريقيين  
المتعاونين مع النظام . . . فالصورة تبدواشد قتامة ان تنبئ بأن الامور في جنوب  
افريقيا لا يمكن أن تستمر كما هي على المدى الطويل " .

فالشعب الافريقي في شاريفيل وسويتو وسيوكينغ وغيرها من المدن الصغرى قد  
المسار الأخير في نعش ما يسمى بالدستور الجديد . لأن انتفاخته في الوقت المناسب كانت  
غربة قاصمة لمحاولة النظام المغللة ، وانتفاضة ، فضلا عن مقاطعة الأغلبية الساحقة من  
الشعب الآسيوي والطنون ، تثبت للعالم أجمع أن شعب أزانيا لا يقبل بدىلا للتحرر الوطني  
وحكم الأغلبية .

ثانيا ، ان ما يسمى بالدستور الجديد لم يوطد فحسب اركان هذا النظام  
اللانساني البغيض بل واغنى عليه ايضا الطابع العسكري بدلا من أن يودى الى نهضة

الفصل العنصرى . وكنتيجة لتنفيذ ما يسمى بالدستور الجديد اصبحت جنوب افريقيا  
العنصرية تخضع لحكم طفمة عسكرية فاشية . ولم يعد ما يسمى برئيس الدولة الجديد مسؤولا  
أمام برلمان البيض . فقد خول جميع السلطات ومن ثم يستطيع النظام بموجب ما يسمى  
بالدستور الجديد أن يستخدم الجيش ضد السكان المدنيين وأن يجرى عمليات تفتيش من  
منزل لآخر بحثا عن الأسلحة وأن يعتقل الآلاف دون أن يكون مسؤولا امام أحد . ولقد كان  
اغقاء الطابع العسكرى على نظام الحكم تشيا مع المبادئ الفاشية أحد اهداف واعمال  
ما يسمى بالدستور الجارى ، ويجرى حاليا تحقيق ذلك الهدف .

(السيد بوكيلا ، مجلس  
أزانيا لعموم افريقيا )

ويود مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ان ينتهز هذه الفرصة كي يهنئ هذه الجمعية العامة الموقرة على اعلانها بأن ما يسمى بالدستور الجديد دستور باطل بطلانا مطلقا . وان فعلت الجمعية العامة ذلك ، فانها اعطت المبادئ الاساسية لهذه المنظمة . فما هي تلك المبادئ الاساسية ؟ في رأى مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، ان الجمعية العامة للأمم المتحدة باعلانها ان ما يسمى بالدستور الجديد باطل بطلانا مطلقا قد أكدت مبدأ عدم مشروعية التمييز العنصرى وحق شعب جنوب افريقيا في تقرير المصير ومشروعية الكفاح التحررى الذى يخوضه الشعب المقهور المستغل المحروم في آزانيا .

اننا في مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا نرحب بالتفهم الذى أبداه المجتمع الدولى بصورة متزايدة للطبيعة الحقيقية لكفاحنا . وقد أكد قرار الجمعية العامة ٢٠٣٩ / ان شعبنا يخوض كفاحا مشروعا من أجل التحرر الوطنى . وذلك الاعتراف حيوى ان كان لنا ان نعتمد استراتيجية صحيحة لتخليص العالم من هذا النظام اللانسانى .

ان اعتراف الأمم المتحدة ومجلس الأمن بأن كفاحنا كفاح تحرر وطنى ينبئ على فهم صحيح لكون الفصل العنصرى في جوهره يقوم اساسا على انكار حق وطنى بالاضافة الى انكار حقوق الانسان . وتلك النقطة بصفة خاصة قد أبرزت جيدا في الاعلان المعتمد من الحلقة الدراسية المعنية بالمركز القانونى لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى التى نظمتها مؤخرا اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى بالتعاون مع الحكومة العسكرية الاتحادية لنيجيريا وعقدت في لاغوس . ويشير الاعلان الى :

" وقد كان منح الاستقلال لاتحاد جنوب افريقيا سابقا على المبادئ الحديثة

للقانون الدولى المتمثلة في حق الشعوب الرازحة تحت السيطرة الاجنبية في انهاء الاستعمار وفي تقرير المصير ، وفي حظر التمييز العنصرى . وفي حين ان السدول الأخرى التى كان لها تاريخ في قمع الجماعات الوطنية قد اعترفت بدرجة أو بأخرى ، بحقوق السكان الأصليين لديها ، فان جنوب افريقيا تقف وحدها منفردة في اقامة دولتها على انتهاج سياسة سلب الملكية وادامة السيطرة الاجنبية ذات الطابع

الاستعمارى " . ( A/39/423 و Corr.1 ص ٦ )

لقد أكد مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا روما ، وهو المسؤول عن برنامج عمل ١٩٤٩ ، بأن الكفاح ضد الفصل العنصرى في جنوب افريقيا كفاح يهدف اساسا الى كفالة حق تقرير المصير للأغلبية المحرومة . والقوانين المعروفة على نطاق واسع ، التي وصفت بعد ١٩٤٨ بأنها تمثل نظام الفصل العنصرى هي أساسا الهيكل الفوقى الوسيطى الذى يحافظ على القاعدة الاستعمارية للفصل العنصرى ويميزها . وتلك الفكرة الاساسية ، قد أكد اعلان لاغوس عليها ايضا . فهو يشير الى :

" والقوانين المعروفة على نطاق واسع ، التي تفرض التمييز العنصرى في جنوب افريقيا هي أساسا الهيكل الفوقى الرمزى والوسيطى الذى يحافظ على القاعدة الاستعمارية للفصل العنصرى ويميزها ، وتمثل هذه في : سلب ملكية الارض ( تحتفظ قوانين الاراضى بنسبة ٨٧ في المائة ملكية خالصة للأقلية البيضاء وللاحتلال ) ؛ وتقييد التحرك ( يعاقب مئات الالاف من السود سنويا بموجب قوانين تصاريح المرور ) ؛ وتقييد الاقامة وذلك في صورة البانتوستانات في المناطق الريفية ، والمواقع والمجمعات في المناطق الحضرية ؛ وتقييد العمل ، وذلك بالدرجة الاولى بموجب قوانين تصاريح المرور وبموجب نظام قانونى مهيمن عليه بالكامل ومنظم لصالح البيض ، نشأ عنه نظامان قانونيان ، أحدهما للافارقة والآخر لقبية السكان " . ( A/39/423 و Corr.1 ، ص ٦ )

تلك اذن السمات الاساسية لنظام الفصل العنصرى ، وبالتالي ينبغي ، حتى يمكن القضاء بنجاح على ذلك النظام اللاانسانى ، ان نفهم تماما سماته الحقيقية .

اسمحوا لي الان ان أتناول مسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوعنا ، وهي الأسلوب المستخدم في القضاء على النظام البغيض القائم حاليا في جنوب افريقيا . وبالرغم من انه قد لا يوجد اجماع تام بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول الجوهر الحقيقى لنظام التفرقة العنصرية ، الا ان هناك توافق اراء بالاجماع على انه نظام مقيت لا بد من القضاء عليه . وحتى من يؤيدون النظام غير المشروع لبريتوريا علنا أو سرا ، لا يمكنهم على الاقل التعاطف معه بصورة عنية . والان وقد اجمع المجتمع الدولى على اداة الفصل العنصرى



و على ضرورة القضاء عليه ، فان القضية تتحل في الاسلوب المستخدم للقضاء على الفصل العنصرى كنظام . ومن المفهوم ان الأمم المتحدة كمنظمة لا يمكنها الدعوة الى استخدام القوة للقضاء على النظام الشرير للفصل العنصرى . ومن جهة اخرى ، فان مؤسسي تلك المنظمة العالمية لم يكن في نيتهم ان يستسلموا للشكك بينما روما تحترق ! والشعوب المقهورة والمستغلة والمحرومة في العالم من حقها المشروع ان تتطلع الى الأمم المتحدة لمساعدتها بصورة عملية في سعيها من أجل الحقوق المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

والمناقشة حول مسألة الفصل العنصرى في الأمم المتحدة قديمة قدم المنظمة نفسها . وفي الحقيقة ، أدت تلك المناقشات في الأمم المتحدة الى تركيز الانتباه على مطالب شعبنا المكافح والظروف التي يواجهها . لكن ما يحتاجه شعبنا الان هو اجراء ايجابي تتخذه الأمم المتحدة ، لا القرارات المهنوية التي تدين شرور التفرة العنصرية . فمع كل عام يمر ، يقتل المزيد من شعبنا اما بأيدي الشرطة العنصرية أو باطلاق الرصاص عليهم في اماكن عطيم لمطالبتهم بأجور تمكنهم من المعيشة ، ويتعرضون لعطية ابادة منظمة عن طريق ترحيلهم الى البانتوستانات الجرداء ، ويعدون لدى حجزهم بواسطة الشرطة حتى الموت ويتعرضون للمزيد من الحرمان من حقوقهم غير القابلة للتصرف .

لقد جاء مؤتمر عموم افريقيا لازانيا هذا العام الى هنا وهو يحمل رسالة واضحة فحواها أن المجتمع الدولي ليس أمامه سوى خيارين ، عليه أن يختار بينهما في أقرب فرصة ممكنة . فما هما هذان الخياران ؟

إذا كان المجتمع الدولي يتطلع للتوصل الى حل سلمي نسبيا لمشكلة الجنوب الافريقي ، فعليه أن يقرر فوراً فرض عقوبات الزامية شاملة على نظام الحكم في بريتوريا . حقيقة أن هناك دولا أعضاء ودولا غربية بصفة خاصة تلكأت وما زالت تتلكأ فيما يتعلق بمسألة فرض عقوبات الزامية شاملة ، الا أنها من ناحية أخرى قد فشلت في التوصل الى حل قابل للتنفيذ . وهي لم تفشل فقط في ايجاد حل بل فشلت أيضا في منع نظام الحكم في بريتوريا من مواصلة سياسته العدوانية السافرة اللانسانية ضد شعب جنوب افريقيا المقهور وضد الدول المجاورة . فضلا عن حرمان شعب أزانيا من ممتلكاته ، ما زالت الأقلية المستوطنة في جنوب افريقيا تحتل ناميبيا وأجزاء من جنوبي أنغولا بصورة غير مشروعة كما أجبرت دولا مجاورة ، عن طريق الاستمرار في زعزعة الاستقرار ، على التوقيع على اتفاقات بغية تنفيذ خططها الرامية الى بسط هيمنتها وتكوين كوكبه من الدول الافريقية تدور في فلكها . وقد رفضت جنوب افريقيا الاعتراف بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الخاص بناميبيا أو تنفيذه .

كما أنه لا يمكن انكار أن ما يسمى بسياسة المشاركة البنائة التي تنتهجها ادارة ريفان قد شجعت نظام الأقلية المستوطنة على اتخاذ موقف متشدد . ان رفض أية دولة عضو فرض عقوبات الزامية شاملة سوف يعتبره الشعب المقهور والمستغل والمحروم ولكنه مناضل في بلادنا عقبة توضع عن عمد في طريقنا لصالح نظام المستوطنين الفاشي .

وأود في هذا السياق أيضا أن أعلق تعليقا موجزا على الزيارة التي قام بها رئيس النظام الشرير في بلادنا لبعض العواصم الغربية وللغاتيكان . لقد أخبرنا ممثلو تلك البلدان وممثل الغاتيكان أن رئيس ذلك النظام الذي لقي الاستنكار العالمي دعى أو أصغى اليه حتى يعبروا له عن بغضهم للفصل العنصرى كنظام . وبالرغم من أن رأى مؤتمر عموم افريقيا لازانيا ورأى الأغلبية الساحقة لشعبنا أن المرء ليس له أن يسمى أى شيء ظريانا

لمجرد وصفه بأنه نتن الرائحة ، وأنه ليس بوسعنا أن نتساءل : ألم تشجع تلك الزيارة على المذبحة التي يتعرض لها شعبنا في شاريفيل وسييونكنغ وسويتو وفي مدن اخرى ؟ هناك شيء لا شك أن الزيارة فشلت في تحقيقه : وهو أن بوثا لم يتأثر بالتعبير عن البغض الذي يفترض أن البابا وبعض الزعماء الغربيين قد أعربوا له عنه .

وقد ذكرنا فيما سبق أن هناك خيارين أمام المجتمع الدولي أحدهما فرض عقوبات الزامية شاملة وفقا للباب السابع لميثاق الامم المتحدة . ونرى أن الوقت قد حان لذلك الخيار . أما الخيار الثاني فهو تقديم الدعم الكامل وغير المشروط لحركات التحرر الوطني التي تخوض كفاحا مقدسا للقضاء على ذلك النظام الشرير لا لصالح شعبنا وحده ، وانما لصالح المجتمع الدولي أيضا . وفيما يتعلق بالخيار الثاني ، من الانصاف أن يقوم المجتمع الدولي بعد فشله في تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بسبب عدد محدود من الدول القوية ، بالاعتراف بالأساليب التي اختارتها حركات التحرر الوطني لتحرير ذلك البلد من الاستعمار الفاشي وأن يدعم تلك الأساليب .

بعد التوقيع على اتفاق نكوماتي وزيارة بوثا الفاشي لبعض العواصم الغربية والفاثيكان ، برزت فكرة أن حركات التحرر الوطني يجب أن تدخل في حوار أو مفاوضات مع نظام بريتوريا الفاشي . واسمحوا لي أن أوضح بصورة قاطعة رأي مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا في تلك المسألة . لقد كان رأينا دائما نحن أعضاء مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا باستمرار أن الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه وأنه لا يمكن قبول النظام القائم عليه بأى حال من الأحوال . ويسعدنا أن نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تشاركنا هذا الرأي . وانطلاقا من هذه النقطة ، هناك سؤال يفرض نفسه : ما الشكل الذى سيتخذه الحوار أو المفاوضات مع حكام الفصل العنصرى ؟ لا يمكن أن يتخذ ذلك الحوار سوى شكل التفاوض على ازالة نظام الفصل العنصرى ازالة تامة وممارسة الأغلبية المحرومة لحقها الثابت في تقرير المصير والتحرر الوطني . وبالرغم من أن تلك الفكرة لها مزاياها من الناحية الأكاديمية ، فانها غير قابلة للتنفيذ من الناحية العملية . فما من مجموعة أو طبقة حاكمة في التاريخ استسلمت بمحض ارادتها ؛ بل تعين دائما

أن تجبر على الاستسلام . هذا الى جانب أن أية حركة تحرر تريد أن تدخل في أى شكل من أشكال الحوار أو التفاوض بجدية مع حكام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ينبغي أن تفعل ذلك من موقع قوة لا من موقع ضعف . .

وقد اعتبر شعب آزانيا المقهور بقيادة مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا دائما أن المسؤولية النهائية من التحرر تقع على عاتقنا نحن . إذ أننا في نهاية المطاف ، نحن الذين سنحرر أنفسنا بأنفسنا . ففي الأربعينات نادى الافريقيون السود في بلادنا بحق تقرير المصير بوصفه حجر الزاوية لنضال شعبنا ، ودحضوا بنجاح اتجاه من أرادوا اختزال كفاحنا العادل لينزلوه من مستوى كفاح للتحرر الوطني الى مستوى كفاح من أجل الحقوق المدنية . وفي الخمسينات ، ناضل الافريقيون لاعطاء هذا الكفاح العادل محتوى تنظيميا . وبعد ذلك ، شكل في ٦ نيسان / ابريل ١٩٥٩ مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا . وفي الستينات أظهر هذا المؤتمر قيادة حاسمة برفض الوضع القائم ، وبتصعيد الكفاح من مجرد الاحتجاج الى تحد لنظام الاستيطان الاستعماري . وقد أدت هذه المواجهة الى قتل مواطنينا في شاريفيل ولانغا ومدن افريقية أخرى . ان القتل الوحشي للرجال والنساء والأطفال العزل بأيدي قوات الشرطة العنصرية الرعناء ، لم يحقق الغرض المنشود منه وهو تخويف شعبنا ، وبالتالي اخضاعه نتيجة لذلك التخويف . بل انه ، على النقيض من ذلك ، كان ايدانا بمجيء موجة أعلى للكفاح هي الكفاح المسلح . ففي السبعينات ، نجح مجلس عموم افريقيا لآزانيا مع حركة " وعي السود " في تعبئة الجماهير وتنظيمها للنضال . وهذه كلها شروط هامة مسبقا لنجاح أى كفاح . ان انتفاضات سوتيو في عام ١٩٧٦ ، وقتل أكثر من ألف طفل من أطفال المدارس والشباب والعمال ، أدت في النهاية الى أن يتحرر شعبنا من الخوف من أسلحة مضطهد به . وقد أعلن مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا الثمانينات عقدا للثورة الآزانية ، وهذا موعد هام مع التاريخ ، ونحن نحافظ عليه مهما كان الثمن .

ان مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا يحظى اليوم بتأييد واسع النطاق من جانب جميع قطاعات سكاننا . والخط الايدولوجي للمؤتمر هو الخط السائد بين شعب آزانيا المقهور المستغل المحروم . فبمجرد أن أطلق مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، اسم آزانيا أصبح ذلك الاسم مقبولا على الصعيد الوطني ومستخدم داخل البلاد . ان ما حدث

في شاربينغيل وسيكنغ وسوتيو ومدن أخرى منذ بضعة أشهر فقط ، دليل واضح على أن الشعب المقهور المستغل المحروم لم يعد مستعدا للتضحية بحياته من أجل الحرية فحسب ، بل وانه سيواصل كفاحه من أجلها حتى النهاية المريرة .  
واسمحوا لي الآن أن أستعرض الانتباه الى بعض المسائل التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتناولها على وجه السرعة . وفي مقدمة قائمة الاولويات هذه تبرزحنة المسجونين السياسيين في بلادي . وقد حكم علي أنا شخصا نظام الفصل العنصري ب . ٢٠ سنة سجن ، أمضيت سبعا منها في اقليم باسوتولاند حيث اختطفت ، وذلك الاقليم كان خاضعا آنذاك لحكومة الوصاية البريطانية - وهو الآن ليسوتو المستقلة - ثم أرسلت بعد ذلك الى جزيرة روبين سيئة السمعة . حيث يوجد اليوم العديد من الوطنيين الاذانيين الذين ظلوا مسجونين لأكثر من ٢٠ عاما في تلك الجزيرة . والسجناء الستة السياسيين المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة في جزيرة روبين أعضاء في مؤتمر عموم افريقيا لأزانيا . وهم الآن يقضون سنتهم ال ٢٢ في السجن . وازاء حقيقة أنهم حرما من حقهم الشرعي في الاحتجاج ، ولأنهم كانوا في مقتبل العمر ، فأننا نناشد المجتمع الدولي أن يشن حملة منظمة لاطلاق سراح هؤلاء الرفاق من مؤتمر عموم افريقيا لأزانيا بلا قيد أو شرط . كما نحث المجتمع الدولي أيضا على تكثيف الحملة الرامية الى اطلاق سراح الرفقاء رفانيا موثوبنغ ونلسن مانديلا ، وجميع المسجونين السياسيين الآخرين \* .

أما المسألة الأخرى التي نود التعليق عليها فتتعلق بوكالات منظومة الأمم المتحدة . ان سياسات الفصل العنصري لا تنكر على شعبنا حقوقه غير القابلة للتصرف فحسب ، بل وتنكر عليه أيضا حقه في الوصول الى التعليم الجامعي . وبالتالي ، غادر البلاد مئات الآلاف من المعلمين سعيا وراء التعليم في الخارج . كما حول نظام

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

الفصل العنصرى الشريبر مئات الآلاف من المواطنين الى لاجئين . لقد أنشأ مؤتمر عموم أفريقيا لآزانيا ادارة للتعليم والتدريب المهني ، وذلك من أجل العناية بالطلبة واللاجئين ، كما أنشأ ادارتين للشؤون الاقتصادية والرعاية الاجتماعية . وقد ساعدتنا على ذلك منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ( اليونسكو ) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بالمنح الدراسية . وكما هو معروف للجميع ، قررت ادارة ريفان أن تستقبل من اليونسكو في نهاية هذا العام . ان سحب اسهام الولايات المتحدة في منظمة انسانية كاليونسكو سيكون له أثر خطير على برنامجنا التعليمي ، وخاصة في بعض المجالات . لذا ، نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يتبرع بسخاء لليونسكو لمواجهة أى عجز ، يمكن أن ينجم عن تنفيذ ادارة ريفان لتهديدها بالانسحاب . ونحن منخرطون أيضا في مشاريع المساعدة الذاتية . وهنا نعرب عن امتناننا للبلدان المضيفة في خط المواجهة والدول المجاورة التي تمد لنا يد العون ، لاسيما جمهورية تنزانيا المتحدة . كما نعرب عن امتناننا أيضا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرهما من الوكالات التي تسهم في مساعدتنا . وقد اسهمت حكومة التروبيج - على وجه الخصوص - اسهاما قيما صوب انشاء طريق يصلح للاستخدام في جميع الاجواء ، في أحد مشاريعنا ، ويجب أن نؤكد هنا على أننا في حاجة الى مزيد من المساعدة في سعينا لتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج المواد الغذائية .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أهني بحرارة بالغة الميجور جنرال غاربا الرئيس الدينامي المتفاني للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، على العمل الممتاز الذى أنجز خلال فترة رئاسته لهذه اللجنة ، خاصة ، وان انعقاد الندوة الخاصة بالجوانب القانونية للفصل العنصرى كان عملا ناجحا للغاية . كما بيود مؤتمر عموم أفريقيا لآزانيا أن يتقدم أيضا بالتهنئة للعاملين بأمانة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، ومركز مناهضة الفصل العنصرى على النهج الملتمزم المتقن الذى تناولوا به مشكلتنا . ونناشد

السيد غاربا ومعاونيه مواصلة العمل الجيد الذي يضطلعون به للنهوض بالكفاح العادل لشعبنا .

ونحن أعضاء مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا سنكون مقصرين في أداء واجبنا ان لم نرحب غاية الترحيب بالموقف المبدئي الذي اتخذته الحكومة العمالية الجديدة في نيوزيلندا باغلاقها لقنصلية النظام العنصرى . ويحظى شعب نيوزيلندا ، بسبب هذا العمل المبدئي - بعرفان وتأييد جميع الشعوب المحبة للعدالة في العالم .  
وأخيرا ، يود مجلس عموم افريقيا لآزانيا أن يكرر تضامنه القوى من حيث المبدأ مع شعبي ناميبيا وفلسطين المناضلين . فنحن نعتبر دوما أن الفصل العنصرى والصهيونية وجهان لعملة واحدة . ان كفاحنا واحد والنصر أكيد لشعوب آزانيا وناميبيا وفلسطين .



السيد دجوى (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كل ما يواجهه المجتمع الدولي من مشاكل منذ عقود عديدة ، ظلت مشكلة بقاء حكم يقوم على التمييز العنصرى تشكل أخطر تحد لمنظمتنا ، ولقواعد القانون ومعايير الأخلاق .

ان النظام الذى يسمي سياسة التنمية المنفصلة ، نظام بغيض ، وهدفه استمرار السيطرة على الأقلية المقهورة واستغلالها من جانب الأقلية البيضاء المتشبثة بمزاياها .

ولأنه يمثل انتهاكا مباشرا لحقوق الانسان الأساسية ، وانكارا وحشيا للمبادئ والقيم المعترف بها عالميا ، أدين الفصل العنصرى ، واعتبر جريمة ضد الانسانية . وقد أعلن المجتمع الدولي ، ادراكا منه للخطر الطاحق الذى يمثله هذا النظام على بقاء الانسانية ، رفضه في العمل من أجل القضاء على الفصل العنصرى قضا نهائيا .

ولا يمكن لنظام بعيد عن القيم العالمية يتنافى مع مبادئ العدالة والمساواة، أن يصلح نفسه . فما من تغيير أو اصلاح يمكن أن يجعلنا من ذلك النظام شيئا يمكن قبوله . فالحل يكمن في اختفائه ولا شيء غير ذلك .

ان " الاصلاحات الداخلية " التي تهدف الى تعزيز الحوار و " المشاركة البناءة " ، التي ينادى بها البعض ، لن تؤدي الى تغييرات من قبيل المعجزة في نظام أغنى طابعا مؤسسيا على العنصرية وممارسة الارهاب على صعيد شبه القارة .

أما المقترحات الدستورية المزعومة التي اعتمدت منذ عام من قبل الناخبين البيض ، والتي كان من المفروض أن تسمح للسكان الآسيويين والطنونيين بالمشاركة في الحياة السياسية ، فلا يمكن اعتبارها استجابة لصرخة شعب يطالب بتحقيق العدالة .

وبدلا من أن تكون تلك خطوة في الاتجاه الصحيح ، لا تؤدي تلك المقترحات التي أعطت السلطة لمثلي جزء من السكان وتجاهلت الغالبية الساحقة من السكان ، إلا إلى تعزيز الفصل العنصرى ، واستمرار عملية انتهاك هوية الغالبية من الأفارقة ، وتفتيت وحدة الشعب . وهكذا ، لم يكن أمام الجمعية العامة إلا أن ترفض تلك المقترحات وتعلن بطلانها واعتبارها لافية بقرارها ١١/٣٨ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ . وفي قراره

٥٥٤ (١٩٨٤) الصادر بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، أعلن مجلس الأمن أن الدستور الجديد المزعوم الناتج عن تلك المقترحات ، يتنافى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ويعتد بالتالي لافيا وباطلا .

وقد أكدت الجمعية العامة من جديد رفض الدستور الجديد المزعوم بقرارها ٢/٣٩ الصادر بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، والذي ورد فيه ، بين جطة أمور ، ان الجمعية العامة : " ترفض كل ما يسمى " تسوية عن طريق التفاوض " استنادا الى الهياكل البانتوستانية أو ما يسمى " الدستور الجديد " .

ورغم القرارات الحاسمة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة ، والتي اعتبرت تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا ، ورغم رد فعل شعب جنوب افريقيا بجميع عناصره ، ورغم الاحتجاجات الصادرة عن كل المحيين للسلم والعدل في العالم ، لم يتردد قادة جنوب افريقيا ، بعد اجرائهم انتخابات زائفة مشينة لاقت مقاطعة جطعية ، من فرض ذلك " الدستور الجديد " .

وبهذا الموقف المتشدد ، أبدى نظام جنوب افريقيا من جديد ازدرائه للمجتمع الدولي ، وهو يتحمل مغبة بدورة جديدة من العنف قد تؤدي الى مجابهة طامة . أما الاضرابات العامة ، والمجابهات الدامية ، والظواهرات الجطعية ، التي تشهدها المدن الافريقية منذ أسابيع ، فهي رد الشعب الافريقي المتحد واطهاره لرفضه في تحقيق التحرير ، وذلك في مواجهة التصعيد الجديد الذي يتحمل بمسؤوليته نظام جنوب افريقيا . فإزاء العنف الذي فرضه النظام العنصرى في بريتوريا ، لا يمكن لشعب جنوب افريقيا أن يجيب على العنف إلا بعنف ثورى مضاد .

ان سياسة العدوان والقهر التي يمارسها نظام الفصل العنصرى في بريتوريا لا تقتصر على مجموعات من شعب جنوب افريقيا الذي فقد هويته وحددت اقاوته نسبي البانتوستانات والمجمعات الأخرى ، بل تمتد الى كل افريقيا الجنوبية التي تتعرض للعنف وعدم الاستقرار .

ففي ناميبيا ، هناك شعب بأكله يعاني من الاضطهاد الاستيطاني ، ويحرم من ممارسة حقه في الاستقلال والحرية . وبالرغم من أن المجتمع الدولي أنذر نظام جنوب افريقيا

بأن عليه أن يتيح لشعب ناميبيا ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة على أرضه ، يواصل نظام جنوب افريقيا التسوية واقامة العراقيل عملا على منع تنفيذ خطة الأمم المتحدة التي حددها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وهذا يقف ذلك النظام موقف المعارضة من توافق الآراء الدولي حول مسألة ناميبيا .

وفي حين يطبق سياسة العرقلة والاضطهاد ضد شعب ناميبيا ، يواصل نظام بريتوريا العنصرى بغير عقاب عدوانه على دول الاقليم ذات السيادة ، معرضا السلم والأمن الدوليين بذلك للخطر .

ومن الحقائق الثابتة أن اصرار نظام جنوب افريقيا على رفض الانصياع لقرارات منظماتنا ، وعدم استجابته لنداءات المجتمع الدولي ، يعودان الى التعاون متعدد الأشكال المستمر والمتزايد بين بريتوريا وعدد من البلدان ، والشركات عبر الوطنية التي أنشئت منذ سنوات عديدة ، والتي تسعى وراء مصالحها في الأسواق الضخمة في كل بلدان الجنوب الافريقي ، كما يعود الى المنافع التي يحصل عليها من جراء تواطؤه مع بعض العواصم الغربية . ان التعاون المكثف القائم بين بريتوريا وتل أبيب على الأصدقاء العسكرية والاقتصادية والنووية ، والزبارة التي قام بها مؤخرا بك بوتا العنصرى الى فلسطين ، لها هنا مدلول هام للغاية وينبغي أن تسلط عليها الأضواء . ويكشف التقرير الذى اعتمده اللجنة الخاصة بشأن مناهضة الفصل العنصرى فيما يتعلق بالتعاون بين النظامين ، الصلات المتعددة التي تربط بين الكيانيين العنصرين ، ويلقي الضوء على العمليات التجارية التي يحققها رجال الأعمال الصهاينة على حساب الشعب في جنوب افريقيا وناميبيا . ولا يمكن أن يكون الأمر كذلك ، لأن هذين النظامين متشابهان في فلسفتهم القائمة على ارباب الدولة والعدوان ، ومتماثلان فيما يسميان اليه من أهداف وما يستخدمانه من وسائل .

كما أن الحجج التي ساقها أنصار الحوار مع نظام بريتوريا ، لتبرير معارضتهم لفرض العقوبات على ذلك النظام ، لا هدف لها في الواقع إلا الحفاظ على علاقاتهم التجارية والعسكرية والعلمية المميّزة مع بريتوريا .

وبدلا من حمل نظام جنوب افريقيا على انتهاج طريق الشرعية والعدالة ، كما يزعمون ، لا تؤدي هذه الممارسات التجارية والاقتصادية والعسكرية في الواقع الا الى زيادة انقار جماهير السكان الأصليين ونهب الموارد الطبيعية لبلادهم وتشجيع قادة جنوب افريقيا - الذين يمتلكون اليوم أسلحة نووية وقوات مدججة بالسلاح - على مواصلة سياسة الفصل العنصري والعدوان .

والواقع ، أن نظام الفصل العنصري يزداد قوة يوما بعد يوم ، وقد وصل ما يمارسه من اضطهاد اليوم الى أبعاد لم يسبق لها مثيل . فازدادت انتهاكاته لحقوق الانسان ، وانتشرت ممارسات العنف ، وتواصلت أعمال العدوان من جانبه على الدول ذات السيادة بالمنطقة . وكل تأكيد ، لا يمكن أن تقنعنا العشرات من جرائم قتل الشباب في شارينيل وسبوكنغ وتمبيا ، أو يقنعنا اعتقال المثات ، والتدخلات الوحشية التي يقوم بها الجيش ، بأن هناك أي امكانية لاصلاح النظام الحاكم في جنوب افريقيا . كما لا نستطيع أن تقنعنا بذلك زيارات بوتا العنصرى - الذي انتابته نجاة رغبة عارمة في الحصول على الاحترام - الى بعض العواصم الاوروبية للحصول على الدعم لسياسته القائمة على الفصل العنصرى والعدوان ، ومحاولة كسر العزلة الدولية التي يجد النظام نفسه محاصرا فيها . ومن المؤسف حقا أن توافق بعض البلدان على استقبال ذلك الزعيم العنصرى الذي يسعى الى كسب مركز محتوم لنظامه ، حتى في الوقت الذي يضاعف فيه نظامه أعماله الوحشية ضد شعب جنوب افريقيا ، ويكثف تهديداته ضد الدول المستقلة في المنطقة ، وينتهج سياسة زعزعة الاستقرار نسي منطقة الجنوب الا فريقي .

ان الالتزام الرسمي الذي أخذه المجتمع الدولي على عاتقه لا ستئصال شأنة الفصل العنصرى ، واعادة حقوق المواطنة لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا - يرضني على كفاح هذين الشعبين شرعية حقيقية ومعطيه وزنا لا يستهان به . كما أن تقديم المجتمع الدولي مؤازرته

للكفاح الذي يخوضه هذان الشعبان ضد الظلم والاضطهاد يعني ان المجتمع الدولي يعي تماما أن هذا الكفاح يخصه ويشكل أساسا لتحديد مصيره . وبالتالي ، ينبغي اللجوء فيه الى كل السبل الممكنة عملا على وضع نهاية لنظام الفصل العنصرى المشين ، وضمان وقف أعمال العنف والعدوان في الجنوب الافريقي .

ولمست قرارات الجمعية العامة المعتمدة بأغلبية ساحقة ، ولا تلك القرارات التفاوضية المدققة التي يصدرها مجلس أمن مشلول ، أو الخصائص التي من قبيل الاعجاز التي تنسب الى " المشاركة البناءة " هي التي ستجبر قادة جنوب افريقيا على الامتثال للقانون والعدالة وليس استمرار التجارة المزدهرة مع جنوب افريقيا ، ومواصلة استثماراتها الخاصة في أراضي الفصل العنصرى أو النهب المنظم للموارد الطبيعية التي تخص شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا هي التي سوف تثني قادة جنوب افريقيا - كما يود البعض أن يؤكد - عن مواصلة سياساتهم العنصرية والعدوانية في الجنوب الافريقي .

ففرض حظر صارم وحازم على الأسلحة مقترنا بتوقيع عقوبات الزامية شاملة ، هو السبيل الوحيد لا جبار نظام بريتوريا على تغيير اساليبه . وتلك هي المسؤولية الأولى لمجلس الأمن ، وهذا هولب الاجراءات التي تواصل الجمعية العامة واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى اتخاذها .

ومن خلال العمل بأسلوب يرتفع به الى مستوى مسؤولياته ويتوفير العدالة لشعب جنوب افريقيا ، سيتمكن مجلس الأمن من تحقيق المصالحة الداخلية في جنوب افريقيا ويستعيد صداقته . ومن فوق هذه المنصة ، أناشد مجلس الأمن أن يفعل ذلك .

وأخيرا ، أود أن أشيد بوجه خاص باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ورئيسها الجنرال غاربا للجهود الدؤوبة التي تبذلها من أجل نشر رسالة شعب جنوب افريقيا وتنوير الرأى العام الدولي فيما يتعلق بشروط نظام جنوب افريقيا ومؤامرة التواطؤ التي تؤازره . ان ذلك الجهد الذى تقوم به اللجنة الخاصة ، وتلك الجهود التي تبذلها مئات المنظمات في شتى أنحاء العالم لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى ، هي أقوى الضمانات التي تؤكد استئصال وبيلات الفصل العنصرى .

السيد كوهونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان فنلندا ،  
حكومة وشعبا ، تدين العنصرية المؤسسية والممارسات النابعة عنها . لقد شجبناها بجميع  
جوانبها لأنها تتنافى مع مفهوم دول الشمال للعدالة والمساواة وكرامة كل البشر . والشكل  
الوحيد للعنصرية القانونية الذي ما زال قائما في العالم حتى الآن لا وجود له الا في جنوب  
افريقيا ، متمثلا في نظام وسياسة الفصل العنصرى .

لقد شهد العام الماضى مواصلة حكومة جنوب افريقيا انتهاج سياسة الحفاظ على  
البانتوستانات ، ونقل ملايين الأفارقة في جنوب افريقيا قسرا من ديارهم ، وفرض دستور  
جديد يمنع الأغلبية السوداء - التي تشكل ٧٠ في المائة من السكان - من ممارسة أية حقوق  
سياسية . وفي الوقت ذاته ، وصلت المقاومة داخل جنوب افريقيا الى أبعاد جديدة أدت  
الى ازدياد العنف وسفك الدماء . ومرة أخرى يقدم لنا تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل  
العنصرى دليلا دامغا على هذه الحقائق القاتمة والظروف المهيمنة التي تفرضها حكومة  
جنوب افريقيا على الأفارقة السود .

اننا نزجي تحية خاصة لرئيس اللجنة الخاصة القدير ، وهو الجنرال غاربا ، الذى  
أظهر قدراته القيادية وروح البناء خلال فترة رئاسته القصيرة نسبيا .

ان التعديلات الدستورية الأخيرة في جنوب افريقيا ينبغي أن ينظر اليها باعتبارها  
محاولة لدعم النظام الحالى وبث الميزد من الفرقة في صفوف شعب جنوب افريقيا . وكما هو  
واضح من القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن ، رفض المجتمع الدولى  
بكل جلاء تلك الاصلاحات المزعومة . وبالمثل ، رفضت غالبية سكان جنوب افريقيا أن تقبل  
دستور العزل العنصرى وقد أدت تلك المعارضة مؤخرا الى تصاعد أعمال القتل وحالات  
الاعتقال التعسفى واحتجاز زعماء المنظمات الجماهيرية وأعضائها ، ومن ثم خلقت حالة من  
التوتر ما فتئت تتفاقم في ذلك البلد . ومحنة أولئك المسجونين السياسيين مسألة تثير  
أعمق مشاعر القلق لدى المجتمع الدولى .

ان الفصل العنصرى يولد العنف ، لا في الداخل نحسب ، بل وفي الخارج أيضا ،  
لقد عمدت حكومة جنوب افريقيا ، عن طريق الضغوط العسكرية والضغوط الاقتصادية ، الى  
اثارة القلقة في البلدان المجاورة ، وحاولت أن تجبرها على الانضواء تحت سيطرتها . ان  
العلاقات الموجودة بين جنوب افريقيا والدول المجاورة لها التي تقوم على أساس الموقـع  
الجغرافي والمصالح الاقتصادية المشتركة ، ينهني ألا تستخدم كوسيلة لاضفاء المشروعية  
على نظام الفصل العنصرى أو محاولة كسر العزلة الدولية الضرورية حول ذلك النظام .

ونحن نؤكد على الحاجة لاستمرار الدعم الدولي للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا  
 وحركات التحرير داخل جنوب افريقيا . وتضمني التطورات الأخيرة طابعا ملحا بوجه خاص  
 على هذا الدعم . وقد قدمت حكومة فنلندا، كغيرها من حكومات بلدان الشمال ، مساعدات  
 انسانية على نحو فعال ودائم لضحايا الفصل العنصرى . ووجهت فنلندا مساهماتها من  
 خلال الصندوق الذى خصصته منظمة الوحدة الافريقية لمناهضة الاستعمار والفصل العنصرى ،  
 وقدمت مساعدات انسانية مباشرة لحركات التحرير التى تقوم بهذا النضال في جنوب افريقيا .  
 وفضلا من ذلك ، تسهم فنلندا سنويا في شتى صناديق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة  
 التى تساعد ضحايا الفصل العنصرى .

ويمكن أن نشير الى ان تلك المساعدات الانمائية المباشرة التى قدمتها فنلندا  
 هذا العام تذهب الى دول خط المواجهة ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ،  
 وذلك تساعد هذه الدول على زيادة قوتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على جنوب افريقيا .  
 ولن يحل سلام في الجنوب الافريقي قبل أن يقضى على الفصل العنصرى . ويقتضى  
 الأمر اتخاذ المزيد من التدابير من جانب الأمم المتحدة ومجلس  
 الأمن بوجه خاص لممارسة المزيد من الضغط على جنوب افريقيا .  
 وعلى مجلس الأمن التزام بأن ينظر في اعتماد المزيد من العقوبات  
 الملزمة والفعالة على جنوب افريقيا بلا أى ابطاء لا داعي له . ومن الضروري ان  
 ينفذ الحظر على الأسلحة تنفيذا دقيقا . وتواصل فنلندا من جانبها جهودها ، في اطار  
 البرنامج المشترك لدول الشمال ، عملا على ايجاد السبل والوسائل الواقعية والعملية لحل  
 جنوب افريقيا على التخلي من سياستها الضارة القائمة على الفصل العنصرى .

ولابد من أن يكون التغيير في جنوب افريقيا سريعا وسلميا في الوقت ذاته . ولا يمكن  
 أن يقوم الحل الدائم الا على أساس انتخابات حرة وعادلة ، ومشاركة كل شعب جنوب  
 افريقيا ، بغض النظر من العرق أو لون البشرة . ولقد بين الأسقف دزموند توتوم خلال  
 سيرته وأعماله كيف يمكن السير قدما صوب الحل التفاوضي وقد دعا الأقلية البيضاء في جنوب  
 افريقيا الى الجلوس الى مائدة المفاوضات مع الأغلبية السوداء . ولا يوجد سوى رت واحد



- على هذه الدعوة . ولا بد من ان يأتي ذلك سريعاً ، قبل ان يسبق السيف العزل .  
ولا بد من ان يكون الرد " بنعم " ، وبغير شروط .

### برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أود أن أخص برنامج الجلسات

العامة للجمعية للفترة المتبقية في هذه الدورة بغية مساعدة الوفود على تخطيط عملها .  
تنتهى الجمعية من مناقشتها للبند ٣١ " سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها  
حكومة جنوب افريقيا " بعد ظهر غد .

لن تعقد أى جلسة عامة يوم الخميس ٢٢ تشرين الثانى / نوفمبر .

وفي صباح يوم الجمعة ٢٣ تشرين الثانى / نوفمبر تبحث الجمعية البند ١٤ .  
" الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين بعد المائة لتحرير العبيد فى الامبراطورية  
البريطانية " .

بعد ظهر اليوم نفسه ، تتناول الجمعية بالنظر تقارير اللجنة الثالثة بشأن البنود  
٨٤ و ٨٦ الى ٨٨ وكذلك البنود ٨٥ و ٨٩ الى ٩١ .

مساءً على طلب المجموعة العربية ، تبدأ الجمعية ، يوم الاثنين ٢٦ تشرين  
الثانى / نوفمبر النظر فى البند ٣٦ " الحالة فى الشرق الأوسط " .

بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الثانى / نوفمبر ، تواصل الجمعية نظر البند  
الفرعى ( أ ) من البند ١٥ لانتخاب مـضوغير دائم لمجلس الأمن .

وفي صبيحة يوم الخميس ٢٩ تشرين الثانى / نوفمبر ، تتناول الجمعية البند ٤ .  
" الاحتفال فى عام ١٩٨٥ بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة " .

بعد ظهر نفس اليوم ، تبدأ الجمعية نظر البند ٢٩ " مسألة ناميبيا " .

وفي صباح يوم الثلاثاء ٤ كانون الأول / ديسمبر ، تبدأ الجمعية نظر البند ١٨  
" تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " .

بعد ظهر يوم الأربعاء ٥ كانون الأول / ديسمبر ، تتناول الجمعية تقارير اللجنة  
الرابعة .

وفي صباح الخميس ٦ كانون الأول / ديسمبر تبدأ الجمعية نظرها للبند ٣٣ " قضية فلسطين " .

وبعد ظهر يوم الاثنين ١٠ كانون الأول / ديسمبر تتناول الجمعية البند ٢٧ " مسألة جزيرة مايوت القمرية " ، والبند ٣٠ " التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الافريقية " ، والبند ٣٤ " قانون البحار " ، والبند ٣٥ " مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية " .  
وفي صباح الثلاثاء ١١ كانون الأول / ديسمبر ، تتناول الجمعية البند ١٠ " تقرير الأمين العام من أعمال المنظمة " ، والبند ١١ " تقرير مجلس الأمن " ، والبند ١٣ " تقرير محكمة العدل الدولية " .

وفي صبيحة يوم الأربعاء ١٢ كانون الأول / ديسمبر ، تحتفل الجمعية بالذكرى العاشرة لاعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها في المجال الاقتصادي .  
ومن المفهوم بطبيعة الحال ان تقارير اللجان الرئيسية ، غير اللجان التي تمت جدولتها ، ستنظر بمجرد توافرها .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣